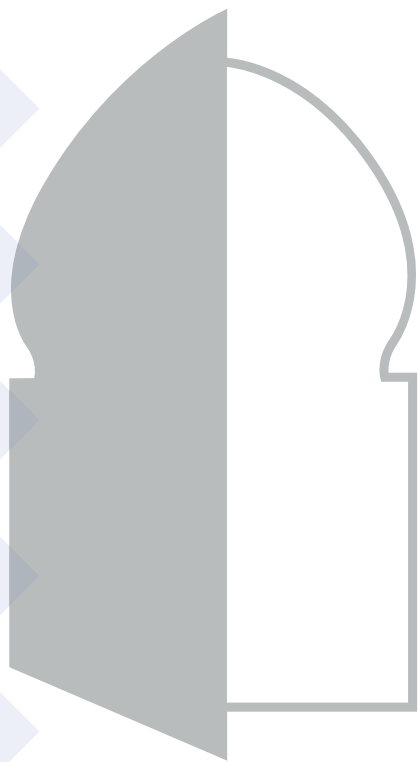




خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2023 - 2021

خطة العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة 2023 - 2021



Open Government Partnership

TUNISIA



الفهرس

- 03 1. مقدمة
- 03 2. الاصلاحات التي تمّ القيام بها تكريسا للحكومة المفتوحة
- 07 3. مسار اعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023) بتونس
- 10 4. التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة
- 11 **المحور الأول: الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية**
- 13 تعهد عدد 1: استكمال الاطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة
- 15 تعهد عدد 2: تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يخص التقارير الرقابية
- 17 تعهد عدد 3: تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي في ما يخص التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح
- 19 تعهد عدد 4 : تكريس الشفافية المالية
- 21 تعهد عدد 5: تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها
- 23 تعهد عدد 6 : ضبط المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها
- 25 تعهد عدد 7: تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم
- 27 **المحور الثاني: المشاركة العمومية**
- 29 تعهد عدد 8: تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس
- 31 تعهد عدد 9: تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية
- 33 تعهد عدد 10: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي
- 35 **المحور الثالث: الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي**
- 37 تعهد عدد 11: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي
- 41 تعهد عدد 12: دعم الشفافية الماليّة على المستوى المحلي
- 43 **المحور الرابع: تحسين جودة الخدمات الإدارية ورقمنتها**
- 45 تعهد عدد 13: تطوير عدد من الخدمات الإداريّة على الخطّ على مستوى عدد من القطاعات

ا. مقدمة

- تدعيم الشفافية وحق النفاذ للمعلومة وفتح البيانات العمومية،
 - تكريس النزاهة والمقاربة التشاركية،
 - تعزيز الحوكمة المحليّة،
 - تشريك الشباب في الشأن العام،
 - حوكمة التصرف في الموارد الطبيعية،
 - مزيد تطوير الخدمات العموميّة وتقريبها من المواطن.
- ويمثّل إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة تأكيدا والتزاما صريحا من جانب الحكومة التونسية بمبادئ مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وسعيها المتواصل لمزيد تكريسها في إطار آليات العمل الحكومي والاداري.

ا. الاصلاحات التي تمّ القيام بها تكريسا للحكومة المفتوحة

مكّن برنامج شراكة الحكومة المفتوحة من القيام بعدد الاصلاحات والمبادرات في هذا المجال والتي كان لها تأثيرا ايجابيا على المستويين الوطني والمحلي.

وقد قامت تونس منذ انخراطها في مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة سنة 2014، بإعداد وتنفيذ ثلاثة خطط عمل وطنية. وامتدت خطة العمل الأولى ما بين سنوات 2014 و2016 وتضمنت 20 تعهدا. وعطت خطة العمل الثانية الفترة الممتدة من 2016 حتى موفى أوت 2018 وقد تضمنت 15 تعهدا. في حين تضمنت خطة العمل الثالثة 13 تعهدا وامتدت ما بين سنوات 2018 و2020. وقد تعلق جميع التعهدات بدعم انفتاح العمل الحكومي ومقاومة الفساد وتكريس المقاربة التشاركية وتحسين جودة الخدمات العمومية.



وقد تعددت الانجازات التي حققتها الحكومة التونسية على امتداد السنوات المنقضية في إطار هذا البرنامج والتي يمكن تبويبها اعتمادا على محور الحكومة المفتوحة كما يلي:

1. دعم شفافية العمل الحكومي وفتح البيانات العمومية

في إطار العمل على تعزيز شفافية العمل الحكومي وتكريس حق النفاذ للمعلومة، قامت تونس ببذل جهود كبرى لدعم الإطار القانوني والتنظيمي على المستوى الوطني والمحلي لتعزيز واثراء تجربة تونس في مجال الحكومة المفتوحة. ومن أهم هذه الانجازات، يمكن ذكر:

- إقرار مبدأ دستورية الحق في النفاذ الى المعلومة حيث نص الفصل 32 من دستور 27 جانفي 2014 على أنه «تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة».

تتمثّل شراكة الحكومة المفتوحة في مبادرة متعددة الأطراف تمّ الإعلان عنها في 20 سبتمبر 2011 خلال الجلسة الافتتاحية السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، من قبل ثماني دول هي البرازيل، أندونيسيا، المكسيك، نرويج، الفلبين، جنوب إفريقيا، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وسرعان ما تكاثف عدد الدول المنضوية في إطارها ليصبح عددها إلى حدّ اليوم 78 دولة من بينها تونس.

وتهدف هذه المبادرة بالأساس إلى دفع الدول المنضوية في إطارها إلى تكريس مبادئ الحكومة المفتوحة صلب الهياكل العمومية وانتهاج أسلوب حكم قائم على الشفافية والمساءلة وتشريك المواطن في تصور السياسات العمومية، ومكافحة الفساد وذلك باستعمال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات. وبالتالي تحسين مستوى حياة المواطنين وعلاقتهم بالحكومة.

وقد انضمت تونس إلى مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة في 14 جانفي 2014. وتولت اعداد وتنفيذ ثلاثة خطط عمل على مدار الست سنوات المنقضية، وقد كانت كل خطة إطارا مكرسا لعمل الحكومة جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني في جميع المراحل سواء تعلق بالإعداد، بالتنفيذ أو بالمتابعة والتقييم. ويمكن أن نلمس في هذه المرحلة الآثار الايجابية لهذا المنهج التشاركي للإصلاح والذي أسهم في بلوغ البرنامج مرحلة متقدمة من النضج انعكست على مستوى عدد من المؤشرات، لعل أولها هو ارتفاع اهتمام العموم به واتساع دائرة المشاركين والمتابعين للإنجازات التي تم تحقيقها. وتجدر الإشارة إلى أهمية دور وسائل التواصل الاجتماعي التي شكلت مصدرا هاما للمواطنين والصحفيين ومختلف المتدخلين لمتابعة مختلف تطورات ومستجدات برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس.

وسيتّم العمل من خلال خطة العمل الوطنية الرابعة على دعم ما تمّ تحقيقه من مكاسب في خطط العمل السابقة على غرار تطوير بوابة وطنية للبيانات المفتوحة وبوابات قطاعية للبيانات المفتوحة على غرار بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الشؤون الثقافية وبوابة البيانات المفتوحة لوزارة النقل. وقد تمّ تركيز الإطار القانوني والتنظيمي لتسهيل فتح البيانات العمومية، حيث تمّ إصدار الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 06 جانفي 2021 المتعلّق بالبيانات العمومية المفتوحة.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ التعهدات المدرجة ضمن خطة العمل 2021-2023 تكتسي أهمية قصوى واستثنائية نظرا لان التخطيط لها والعمل على اعدادها تزامن مع جملة من التحديات غير المسبوقة التي أثارها جائحة كورونا وتداعياتها الجسيمة على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما يؤكّد الحاجة الملحة لتفعيل العمل متعدد الأطراف وتظافر كل الجهود لتطبيق تأثيراتها من ناحية ولتجاوز مختلف التحديات التي تواجهها البلاد من ناحية أخرى على غرار محاربة الفساد وتعزيز النزاهة في القطاع العام وتعصير الادارة لاسيما من خلال العمل على جملة من الإصلاحات والمشاريع الطموحة التي ستؤثر بشكل ايجابي على حياة المواطن وفي هذا الإطار، مكّنت جلسات العمل عن بعد بالشراكة مع ممثلي المجتمع المدني وعدد من الوزارات والهياكل العمومية من اختزال مختلف الإصلاحات المقترحة خلال الاستشارات العمومية ضمن ثلاثة عشر تعهد عكست أولويات وتطلعات التونسيين في مرحلة أولى وألّمت بمختلف محاور ومبادئ الحكومة المفتوحة في مرحلة ثانية من أهمها:

ومن جانب آخر، تمثل البيانات المفتوحة ركيزة أساسية لدعم شفافية المنظومة الإدارية وخلق خدمات ذات قيمة مضافة. وتعتبر تونس رائدة في هذا المجال حيث كانت سباقة في تركيز بوابة وطنية للبيانات المفتوحة والتي تم وضعها على الخط موفى سبتمبر 2016 كنسخة جديدة ومتطورة للبوابة الاولى التي وضعت سنة 2012 إلى جانب تطوير العديد من البوابات القطاعية على غرار:

- * بوابة البيانات المفتوحة للمعهد الوطني للإحصاء
- * بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الداخلية
- * بوابة البيانات المفتوحة بقطاعي الصناعة والطاقة
- * بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الشؤون الثقافية
- * بوابة الميزانية المفتوحة لوزارة المالية "ميزانيتنا"
- * بوابة البيانات المفتوحة لوزارة النقل
- * بوابة البيانات المفتوحة لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

كما تمّ ارساء شبكة المسؤولين على البيانات المفتوحة بمختلف الوزارات ووضع رخصة اعادة استعمال البيانات إلى جانب القيام بجرد للبيانات العمومية التي يمكن نشرها للعموم في شكل مفتوح على مستوى ستة (07) قطاعات على أن يتمّ استكمال هذا الجرد على بقية القطاعات خلال فترة تنفيذ خطط العمل الموالية.



إضافة إلى ذلك، فقد تدعّم الإطار القانوني والتنظيمي لفتح البيانات العمومية من خلال:

إصدار نص ترتيبني ينظم فتح البيانات العمومية وهو الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 6 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة، الذي تمّ إعداده وفقا لمقاربة تشاركية مكّنت من تشريك مختلف الاطراف الفاعلة والمتدخلة في مجال البيانات المفتوحة من وزارات، وهيئات عمومية، وهيئات عمومية مستقلة وجمعيات وممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص الفاعل في هذا المجال.

ويهدف هذا الأمر الحكومي إلى تنظيم عملية نشر البيانات العمومية وفق مبدأ الفتح وذلك قصد:

- * تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة،
- * دعم مشاركة العموم في إعداد السياسات العامة ومتابعة تنفيذها وتقييمها،
- * تحديث الإدارة وتحسين جودة ونجاعة الخدمات العمومية،
- * المساهمة في وضع الإطار الملائم لدفع التنمية الاقتصادية وخلق فرص تشغيل إضافية خاصة من خلال تحفيز إحداه المؤسسات الناشئة التي تعمل على تطوير استعمالات جديدة ومبتكرة بالاعتماد على البيانات العمومية.

- إصدار القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وإصدار النصوص التطبيقية لمقتضيات هذا القانون على غرار المنشور عدد 19 لسنة 2018 مؤرخ في 18 ماي 2018 حول الحق في النفاذ إلى المعلومة،

- إحداث هيئة النفاذ إلى المعلومة طبقا للفصل 37 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والتي تمّ انتخاب أعضائها من قبل مجلس نواب الشعب التونسي في 18 جويلية 2017.

وقد تعزّزت هذه المكاسب في إطار تنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة (2018-2020) من خلال العمل على تعزيز حق النفاذ إلى المعلومة ونشر ثقافته عبر:

- * إعداد دليل النفاذ إلى المعلومة الموجّه للأعوان العموميين وكذلك دليل النفاذ إلى المعلومة الموجّه للمواطن. وتهدف هذه الأدلة التوجيهية إلى غرس ثقافة جديدة مبنية على الانفتاح وتقاسم المعلومة وتعزيز عمليّة الانخراط في مسار الشفافية لاسيما عبر تمكين المكلفين بالنفاذ وغيرهم من المتدخلين في مسار الإجابة على مطالب النفاذ المهارات الضرورية لتمكينهم من القيام بمهامهم على أكمل وجه وفقا لما ضبطه قانون النفاذ.
- * تنمية القدرات في مجال النفاذ إلى المعلومة من خلال تنظيم خمسة دورات تكوينية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال سنوات 2017-2018-2019 خاصة على المستوى المحلي حول النفاذ للمعلومة وسبع دورات تكوينية حول نفس المجال في إطار تعاون بين هيئة النفاذ إلى المعلومة ووزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية ومنظمة المادة 19 والبنك الدولي بداية من شهر سبتمبر 2018. وتهدف هذه الدورات التكوينية إلى تكوين مجموعة من المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة العاملين بالوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحليّة في إطار برنامج تكويني شامل.

وفي إطار تكريس الشفافية في المجال المالي، تمّ القيام بالأعمال التالية:

- * نشر تقرير غلق الميزانية لسنة 2017 في 01 جويلية 2019.
- * نشر القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.



ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة وخلق فرص للابتكار من خلال تطوير تطبيقات واب وجوالة وأمثلة عن حالات إعادة الاستعمال بالاعتماد على البيانات التي تقوم الهياكل العمومية بنشرها والمتوفرة على البوابة الوطنية والبوابات القطاعية للبيانات المفتوحة.

وقد مثّلت التظاهرة مناسبة جمعت حوالي 150 مشاركا موزعين على 38 فريقا من مختلف الأعمار، ومن مختلف جهات الجمهورية، وفي اختصاصات متنوعة. كما أثمرت العديد من الأفكار والمشاريع المبتكرة، والتي من شأنها أن تساهم في تحسين جودة الخدمات العمومية ودعم انفتاح الإدارة على محيطها وعلى مختلف المتعاملين معها، إلى جانب حث مختلف الوزارات والهياكل العمومية للانخراط ضمن مبادرة فتح البيانات العمومية وخلق أفاق جديدة لتثمين البيانات العمومية وإعادة استعمالها في شتى المجالات.

وتجدر الإشارة أنه في إطار هذه المسابقة، تمكّنت سبعة فرق (07)، من بين الفرق الـ38 المتنافسة، من التميّز بعد نجاحها في تطوير حلول رقمية ومبتكرة في قطاعات النقل والثقافة والتأمين على المرض. وتم خلال الحفل الاختتامي للمسابقة تكريم هذه الفرق على المجهودات التي بذلتها بمنحها هدايا تشجيعية. كما تمّ التنسيق مع الفرق أصحاب المشاريع المتميّزة والهياكل العمومية المعنية، بالتعاون مع البنك الدولي، لمصاحبة تنفيذ المشاريع المتوجّبة وانجازها على أرض الواقع بهدف تطوير مشاريع وخدمات ذات قيمة مضافة لفائدة كل من الإدارة والمواطن.

2. تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد بالقطاع العمومي

تعددت الاصلاحات والمبادرات التي قامت بها تونس بهدف تعزيز النزاهة في القطاع العمومي ومقاومة الفساد. وفيما يتعلق بالمستوى القانوني، صدرت عديد النصوص القانونية المكرسة والداعمة لهذه المبادئ على غرار:

- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 مؤرخ في 7 مارس 2017 والمتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين. كما تمّ إصدار الأوامر التطبيقية لهذا القانون:

* الأمر الحكومي عدد 1123 لسنة 2019 المؤرخ في 9 ديسمبر 2019 المتعلق بضبط شروط وإجراءات إسناد الحوافز في مجال التوقي من الفساد،

* الأمر الحكومي عدد 1124 لسنة 2019 المؤرخ في 9 ديسمبر 2019 المتعلق بضبط آليات وصيغ ومعايير إسناد مكافأة مالية للمبلغين عن الفساد.

- القانون عدد 46 لسنة 2018 مؤرخ في 1 أوت 2018 والمتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح. كما تمّ إصدار الأوامر التطبيقية لهذا القانون وتحديد الأمر الحكومي عدد 818 لسنة 2018 المؤرخ في 11 أكتوبر 2018 المتعلق بضبط أنموذج التصريح بالمكاسب والمصالح والحد الأدنى للمكاسب والقروض والهدايا الواجب التصريح بها.

وبالإضافة لذلك، بذلت تونس جهودا كبرى على مستوى الجوانب التنظيمية، والمؤسسية والتواصلية لتعزيز الآليات الحكومية للتصدي للفساد ومنها نذكر:

-تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية خلال شهر جوان 2019 لفائدة ممثلين عن عدد من الوزارات على غرار النقل، الشؤون الثقافية، الفلاحة، الصناعة والشؤون الاجتماعية (الصدوق الوطني للتأمين على المرض) بهدف تنمية القدرات في مجال البيانات المفتوحة. وتعلقت هذه الدورات التكوينية بالمحاور التالية:

* تقديم مفهوم البيانات المفتوحة والأطر التنظيمية والمؤسسية لإدارة هذه المبادرة في تونس بما في ذلك مهام وأدوار المكلفين بالبيانات المفتوحة على مستوى مختلف الهياكل العمومية وآليات التعاون والتنسيق بين الأطراف المتدخلة في هذا المجال،

* الجوانب الفنية المتعلقة بنشر البيانات المفتوحة،

* إدارة وتحليل البيانات، من خلال استعراض آليات تحليل تناسق البيانات فيما بينها؛ الربط والتشغيل البيئي المتداخل للبيانات؛ إدارة المعرفات الوحيدة والتصورات البيانية؛ إضافة لإنجاز تمارين تطبيقية حول مختلف هذه الجوانب باعتماد «excel».

* قيادة برنامج البيانات المفتوحة وتأثيراته وأهدافه من خلال تنظيم يومين دراسيين حول البيانات المفتوحة موجهين للإطارات العليا بمختلف الوزارات والهياكل العمومية. في نفس الإطار، تم تقديم التجربة التونسية في مجال البيانات المفتوحة، ودراسة مختلف التحديات التي تواجهها على مستوى الجوانب التنظيمية والقانونية والمؤسسية لخلق مناخ متكامل للبيانات المفتوحة.

* الإطار القانوني المتصل بالبيانات المفتوحة: تقديم جملة من العروض حول قانون النفاذ إلى المعلومة وحول الملكية الفكرية في علاقة بالبيانات المفتوحة. كما تم تقديم عرض حول رخص إعادة استعمال البيانات المفتوحة مع التطرق إلى الجوانب القانونية التي أدرجت بمشروع أمر البيانات المفتوحة،

* تقديم المنصات التكنولوجية المعتمدة في مجال البيانات المفتوحة وتحديد منصة "CKAN" لإدارة البيانات المفتوحة.

- تنظيم مسابقة " OpenGovDataHack2020 " موفى شهر جانفي 2020، التي تتعلق بمشروع تطوير حالات إعادة الاستعمال بالاعتماد على البيانات العمومية المفتوحة لفائدة عدد من الهياكل العمومية وتحديد وزارة النقل واللوجستيك، وزارة الشؤون الثقافية والصدوق الوطني للتأمين على المرض. وتعتبر هذه المسابقة أول تظاهرة وطنية تنظمها الإدارة في مجال تعزيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة.



ونظرا لأهمية المشاركة العمومية ودرجة تأثيرها في صنع القرار وإعداد وتنفيذ السياسات العمومية، قامت الحكومة التونسية بوضع عديد الآليات المكرسة للمقاربة التشاركية على غرار:

- تطوير منظومة إلكترونية مندمجة " . مواطن" للشكاوي <https://www.e-people.gov.tn/> وتتمثل هذه المنظومة في بوابة للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها حيث تتضمن بصفة خاصة طرق تواصل مختلفة ومتلائمة مع حاجيات المواطنين من خلال تمكينهم من تقديم عرائضهم على الخط واقتراحاتهم أو استفساراتهم ،

-إصدار الأمر الحكومي عدد 328 لسنة 2018 المؤرخ في 29 مارس 2018 والمتعلق بتنظيم الاستشارات العمومية، ووضع النسخة الثانية من بوابة المشاركة العمومية على الخط <http://www.e-participation.tn/> والتي تضمنت فضاء موسعا لمزيد تشريك المواطنين في الشأن العام من خلال تمكينهم من المشاركة الإلكترونية في الاستشارات العمومية، ايداع وتبادل المقترحات والافكار ومناقشة مواضيع مختلفة متعلقة بالسياسات العمومية،

-إصدار 3 منشور تتعلق بتشريك المواطن وهي على التوالي: المنشور عدد 12 لسنة 2011 حول تشريك المتعاملين مع الإدارة في تقييم الخدمات العمومية، المنشور عدد 13 لسنة 2011 المتعلق بتفعيل المقاربة التشاركية في تقريب الخدمات الأساسية، والمنشور عدد 14 لسنة 2011 المتعلق بجودة التشريعات.

-يعترف الدستور التونسي بأهمية الشباب باعتباره القوة الفاعلة للمجتمع، إذ ينص الفصل 8 من الدستور على أن " الشباب قوة فاعلة في بناء الوطن" . ويؤكد الفصل 133 على أن القانون الانتخابي يضمن تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية. في هذا السياق، تمّ العمل على تفعيل دور الشباب بمختلف جهات الجمهورية في صياغة ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية وإيجاد آليات عملية تمكنهم من التعبير عن تطلعاتهم ومشاكلهم وإبصار صوتهم ومقترحاتهم حول المسائل والاشكاليات التي تهمهم أو تهتمّ جهتهم. في هذا الإطار، تمّ إحداث المجالس المحليّة للشباب التي تضمّ ممثلين عن المجتمع المدني والسلط العمومية مع الحضور المميّز للفئة العمرية من الشباب. وقد تم إحداث خمسة مجالس محلية نموذجية للشباب بكل من القصرين وبن وُردان والكاف وتستور وابن خلدون.



- إحداث الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سنة 2011 بمقتضى المرسوم الإطاري عدد 120 لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 والتي سينتمّ مزيد دعم استقلاليتها طبقا لما جاء في الباب السادس من الدستور الذي ينص على تركيز هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد كهيئة دستورية مستقلة،

- تطوير منظومة الشراءات العموميّة على الخط «Tuneps» والتي تتمثل في معالجة رقمية لكل مراحل الصفقات العمومية. حيث تهدف إلى إرساء نظام إلكتروني لإبرام الصفقات والشراءات العمومية عبر شبك موحد. كما تمكّن هذه المنظومة من إتباع مجموعة من الاجراءات اللامادية خلال جميع مراحل إبرام الصفقات العمومية بداية من الإعلان عن طلبات العروض وفتحها وفرزها وصولا إلى نشر نتائجها على الخط والامضاء الإلكتروني لعقود الصفقات بين الطرفين المتعاقدين. وقد تحصلت هذه المنظومة سنة 2015 على جائزة عالمية لمبادرة شراكة الحكومة المفتوحة كأحسن منظومة تكرس للشفافية في مجال الصفقات العمومية،

- تعزيز آليات تكريس شفافية أعمال هيكل الرقابة وبالتالي المساءلة من خلال إصدار الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها.

-تطوير المرجعية الوطنية لحوكمة المؤسسات والتي تهدف أساسا إلى توفير الخطوط التوجيهية والمتطلبات من أجل حوكمة مواطنة ومسؤولة داخل المنشآت العمومية والخاصة،

-تطوير منظومة كبران (<http://www.cabrane.com/>) من طرف نشطاء في المجتمع المدني (الجمعية التونسية للمراقبين العموميين) والتي تتعلق بمتابعة المشاريع العمومية في مجال البنية التحتية. وتهدف هذه المنظومة إلى تعزيز متابعة نسق التقدم في إنجاز المشاريع العمومية من خلال تقييم هذه المشاريع وإبداء الرأي فيها والتبليغ عن الاخلالات والتجاوزات المتعلقة بإنجازها. وقد تحصلت هذه المنظومة على جائزة عالمية لأحسن منظومة إلكترونية متكاملة لمكافحة الفساد ودعم الشفافية.

3. تعزيز المقاربة التشاركية والحوكمة المحلية

شهد واقع إرساء الحوكمة المحلية واللامركزية في تونس تطورا ملحوظا منذ سنة 2011. حيث قطعت تونس في السنوات المنقضية خطوات مهمة في طريق تحقيق اللامركزية من خلال العمل على تكريس " الديمقراطية التشاركية" . وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى بعض الانجازات التي جاءت داعمة لهذا التوجه ومنها نذكر:

-التكريس الدستوري لمبادئ اللامركزية حيث جاء دستور 2014 داعما لها من خلال اثني عشر (12) فصلا،

-إصدار القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 والمتعلق بمجلة الجماعات المحلية،

-نشر مجموعات من البيانات العمومية التي تهتمّ العمل البلدي في صيغة مفتوحة عبر منصة إلكترونية للبيانات المفتوحة على المستوى المحلي <http://www.collectiviteslocales.gov.tn/> :

-قيام جمعية "أنشر" بتطوير منصة للبيانات المفتوحة موجهة للبلديات : <http://www.openbaladiati.tn/>

-تطوير النسخة الأولى من بوابة الميزانية المفتوحة التي تمكن من تسهيل نفاذ المواطنين إلى المعلومة المتعلقة بالميزانية وتكريس الشفافية المالية من خلال نشر معطيات ومؤشرات مالية تخص موارد ونفقات الدولة وحسابات الخزينة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية. وسيتم العمل في إطار هذه الخطة على تطوير هذه المنظومة.

III. مسار اعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023) بتونس

في إطار اعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023)، تم الحرص على الالتزام بالتوجهات العامة والتوصيات المتفق عليها على المستوى التسييري للمبادرة، المنشورة بموقع واب مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة، والتي يجب أن تلتزم بها جميع الدول المنضوية في إطار هذه الشراكة، حيث توفر العديد من الأدلة التي تساعد الدول في التحول نحو الحكومة المفتوحة



إضافة إلى ذلك، فقد تمّ الأخذ بعين الاعتبار التوصيات والمقترحات التي وردت بتقارير التقييم على غرار تقرير التقييم المستقل النصف مرحلي والنهائي وتقرير التقييم الذاتي النصف مرحلي والنهائي لتنفيذ خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة. كما تمّ الأخذ بعين الاعتبار التجارب الناجحة في المجال حسب تصنيف مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة.

ولئن كرّس الدستور التونسي دعائم المجتمع الديمقراطي القائم على المشاركة الفعّالة للمواطنين، فقد أصبح تطبيق هذه المواد الدستورية واقعا ملموسا في إعداد خطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة، حيث تمّ انتهاج مسار تشاركي قائم على مبدأ الخلق المشترك "Co-creation" خلال كامل مسار اعداد هذه الخطة.

1. المسار المعتمد لإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023)

خلال كافة مراحل إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023)، تمّ تنظيم استشارات عمومية على مرحلتين باستعمال كافة وسائل الاتصال المتاحة لاستقاء مقترحات المواطنين وجمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية حول الاصلاحات التي يمكن إدراجها ضمن خطة العمل والتي يجب أن تكون متّصلة بإحدى المحاور الأساسية للحكومة المفتوحة.

في هذا الإطار، تمّ عقد جلسة عمل عن بعد بتاريخ 12 أكتوبر 2020، بهدف إطلاق مرحلة الاستشارات العمومية الخاصة بإعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة 2021-2023 قصد تجميع مقترحات المواطنين ومختلف المتعاملين مع الإدارة حول محتوى هذه الخطة.

-بعث مبادرات خاصة بالحكومة المفتوحة على مستوى عدد من البلديات على غرار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني باعتماد نفس المسار التشاركي. وتتمثل خصوصية هذه المبادرة في تمكين البلديات من إدراج تعهدات تكون متماشية أكثر مع خصوصيات ومتطلبات المنطقة كما أنّها مكنت من تقريب الإدارة من المواطن من خلال تشريكه في ضبط هذه التعهدات من خلال تنظيم اجتماعات دورية للجنة مشتركة تضم ممثلين عن الإدارة بالبلدية وممثلين عن المتساكنين بالمنطقة. وبالتالي، ساهمت هذه المبادرة في مزيد تقريب مفهوم الحكومة المفتوحة من المواطن وجعله قادرا على المشاركة في تجسيم هذا المفهوم بجهته لتحسين جودة الخدمات التي يطلبها من الإدارة والمشاركة في بناء أسس صلبة لحكومة التصرف في الشأن العام على مستوى ادارته المحلية. وقد تمّ في إطار هذه المبادرة وضع خطط عمل خاصة بالحكومة المفتوحة بكل من بلديات الرقاب، قرطاج، حمام الشط، قابس، دار شعبان الفهري، الزريبة، زاوية سوسة، السواسي ومدنين. وسيتمّ العمل في إطار هذه الخطة على مصاحبة تنفيذ هذه الخطط.

4. احكام التصرف في الموارد المالية والثروات الطبيعية للدولة

ومن أهمّ المبادرات التي تمّ القيام بها لحكومة التصرف في الموارد المالية والثروات الطبيعية للدولة يمكن أن نذكر:

- تطوير بوابة البيانات المفتوحة لقطاع المحروقات والمناجم حسب المواصفات العالمية. وتهدف هذه البوابة الى تعزيز الشفافية في هذا القطاع من خلال نشر جميع المعلومات والمعطيات المتعلقة بالاستثمار في هذا المجال. كما تمكن البوابة كذلك من نشر الاتفاقيات المتعلقة بالاستكشاف والبحث والاستغلال في مجال المحروقات بتونس وكذلك نشر عقود المشاركة وعقود مقاسمة الانتاج المبرمة بين المستثمر والدولة التونسية، لتصبح تونس أحد الدول القلائل في العالم والدولة العربية الوحيدة التي تقوم بالنشر الكلي للعقود النفطية. كما تتضمن البوابة المذكورة العديد من الوثائق التعاقدية المتعلقة بقطاع المناجم قصد اضاء مزيد من الشفافية على منظومة التصرف في قطاع المناجم.

-التقدم في استيفاء مختلف الشروط والإجراءات الضرورية للإعداد لانضمام تونس للمبادرة الدولية للشفافية في الصناعات الاستخراجية وذلك من خلال تعيين المنسق الوطني الذي سيقوم بالإشراف على مسار الانضمام للمبادرة وإجراء انتخابات ممثلي المجتمع المدني بمجلس اصحاب المصلحة وتحديد تركيبته، والتي تعتبر خطوة كبيرة في اتجاه استكمال المسار المذكور خاصة أنه يتبين بالرجوع الى التجارب المقارنة أن العديد من الدول تتعثّر في الانخراط في المبادرة نتيجة عدم الاتفاق على معايير واجراءات اختيار ممثلي المجتمع المدني بمجلس اصحاب المصلحة، وهو ما تم تجاوزه في تونس.



مع مجال الحكومة المفتوحة.

وبالتالي، يمكن احتساب الأعداد المسندة لكل مترشح بالنسبة لمختلف المعايير المذكورة أعلاه من مجموع 100 نقطة.

وعلى ضوء هذه المعايير، قامت اللجنة بفرز الترشيحات على ثلاثة مراحل: تمّ في مرحلة أولى القيام بفرز أولي حسب فئات المترشحين أو صفتهم (مجتمع مدني، قطاع خاص، قطاع أكاديمي). وفي هذا السياق، تم توزيع المترشحين إلى ثلاثة مجموعات كالتالي:

- * مترشحين (02) عن القطاع الخاص،
- * أربعة مترشحين (04) عن القطاع الأكاديمي،
- * تسعة وثلاثون (39) مترشحا عن المجتمع المدني،

وفي مرحلة ثانية، تمّت دراسة الترشيحات حسب كل فئة على حدى (القطاع الأكاديمي/القطاع الخاص-الجمعيات والمنظمات غير الحكومية). وقامت اللجنة بدراسة الترشيحات التي تهم القطاع الخاص، واختارت مترشحا واحدا. ثم تولّت دراسة الترشيحات الخاصة بالقطاع الأكاديمي، ليقع الاختيار على جامعة بكلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس.

وفي مرحلة أخيرة، تواصلت أعمال اللجنة في ما يتعلق بالمترشحين الثمانية الذين يتعيّن اختيارهم كممثلين عن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وكنتيجة لهذا الفرز، وقع الاحتفاظ بـ16 ترشحا من جملة الـ39 ترشحا التي تهم هذه الفئة. وقد أفضت عملية الفرز النهائي إلى ضبط القائمة النهائية لممثلّي المجتمع المدني لتضم كل من:

- جمعية أنشر،
- جمعية خرائط المواطنة،
- الجامعة الوطنية للبلديات التونسية،
- الجمعية التونسية للمراقبين العموميين،
- منظمة "أنا يقظ"،
- الجمعية التونسية للعلوم والتنمية الإدارية،
- الجمعية التونسية للحكومة المحلية،
- مكتب معهد حوكمة الموارد الطبيعية بتونس،
- أستاذة جامعة عن كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس،
- ممثل عن شركة خاصّة.

ب. المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023)

المرحلة الأولى من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة 2021-2023، تضمنت عدة آليات وهي كالتالي:

- الاستشارة الإلكترونية والتي تم فتحها، في مرحلتها الأولى، على موقع واب الاستشارات العمومية www.e-participation.tn خلال الفترة الممتدة من 12 أكتوبر إلى غاية 08 نوفمبر 2020،

- توجيه مراسلات رسمية لمختلف الوزارات والهيئات العمومية لتقديم مقترحاتها حول المشاريع التي يمكن إدراجها بهذه الخطة،

- الاستعانة بوسائل أخرى للمشاركة من خلال تنظيم ثلاث ندوات عن بعد خلال شهر نوفمبر 2020 حول عدد من المحاور المتصلة بالحكومة المفتوحة على غرار حق النفاذ إلى المعلومة، البيانات العمومية المفتوحة،

أ.إحداث اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل

يوقّر برنامج شراكة الحكومة المفتوحة إطارا عملياً تشاركيا يهدف إلى تحديد وتنفيذ مجموعة من التعهدات المتصلة بمحاور الحكومة المفتوحة بإشراف لجنة استشارية مشتركة مكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية لشراكة الحكومة المفتوحة. وتعمل هذه اللجنة التي تضم بصفة متساوية ممثلين عن الإدارة وعن المجتمع المدني، في شكل منتدى مفتوح حيث تنعقد اجتماعاتها بصفة دورية بحضور كافة مكونات المجتمع المدني الراغبة في المشاركة.

وفي هذا الإطار، تمّ التوجّه إلى تجديد تركيبة هذه اللجنة الاستشارية على غرار ما تمّ القيام به في خطط العمل السابقة مع التوسيع في عدد الأعضاء الممثلين من 8 إلى 10 بالنسبة لكل طرف "حكومة-مجتمع مدني" وذلك لضمان تمثيلية أوسع استجابة لطلب المجتمع المدني في المجال. كما تمّ التوجه إلى فتح باب الترشيحات أمام الجميع عبر البوابة الوطنية للمشاركة الإلكترونية « www.e-participation.tn » كما تمّ نشر المعلومة في هذا الخصوص عبر موقع واب شراكة الحكومة المفتوحة بتونس « www.ogptunisie.gov.tn » و صفحة الفيسبوك الخاصة بهذه المبادرة بتونس خلال الفترة الممتدة من 09 أكتوبر إلى غاية 06 نوفمبر 2020. وذلك بهدف تعزيز شفافية مسار إحداث هذه اللجنة وفسح المجال أمام مختلف مكونات المجتمع المدني لعضوية هذه اللجنة.

وتجسّما لمبادئ الحكومة المفتوحة وتحديد الشفافية والمشاركة العمومية والمساءلة، تمّ تكوين لجنة لفرز الترشيحات واختيار ممثلي المجتمع المدني صلب اللجنة الاستشارية المشتركة. وضمت لجنة الفرز أربعة أعضاء من الهيئات العمومية المستقلة المتدخلة في مجال الحكومة المفتوحة كالتالي:

- * رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة بالنيابة،
- * رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،
- * رئيسة الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية،
- * رئيسة الهيئة العليا للمالية المحلية.

وقد تولّت هذه اللجنة دراسة مختلف الترشيحات البالغ عددها 45 ترشحا. كما تولّت ضبط المعايير التي سيتم اعتمادها للاختيار ممثلي المجتمع المدني تبعا للتوزيع المعتمد في إطار مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة وهو كالتالي:

- * ثمانية (08) ممثلين عن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التونسية،
- * ممثل (01) عن القطاع الأكاديمي،
- * ممثل عن (01) القطاع الخاص.

وقد تمثّلت المعايير والنقاط المسندة لكل منها في ما يلي:

1. الانتماء إلى إحدى مكونات المجتمع المدني بمعنى أن يكون المترشح عضوا بجمعية محدثة بصورة قانونية أو أستاذا جامعا أو صاحب مؤسسة خاصة، أو يعمل في القطاع الخاص، وأن يقدم جملة من الوثائق والمعلومات التي تثبت وضعيته. وقد تم اسناد 25 نقطة لهذا المعيار،
2. أن يكون المترشح قد مارس أنشطة متصلة بإحدى المجالات المتعلقة بإرساء الحكومة المفتوحة، وأن يقدم عددا من الوثائق التفصيلية المتعلقة، وقد تم اسناد 25 نقطة لهذا المعيار،
3. أن يكون المترشح قد قدّم مشروعا سيشترك به في إطار دعم مسار إعداد وتنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة. وقد تمّ اسناد 50 نقطة لهذا المعيار نظرا لتأثيره في مسار إعداد وتنفيذ هذه الخطة، إذ يعكس المشروع أو الفكرة مدى أهمية المساهمة التي سيشترك بها المتقدم بالترشح والتزامه الصريح بتقديم الاضافة التي تتلاءم

وتواصلت أعمال اللجنة الاستشارية إثر ذلك من خلال مراجعة كافة المقترحات المنبثقة عن كل فريق عمل على حدا، وإدخال التعديلات اللازمة عليها. الأمر الذي مكّن من إعداد خطة العمل في صيغتها الأولى.

ت. المرحلة الثانية من الاستشارة الوطنية حول خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023)

إثر انتهاء اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ هذه الخطة من ضبط الصيغة الأولى لخطة العمل، التي تضمنت واحدا وعشرون (21) مقترحا حول مختلف محاور الحكومة المفتوحة، تم بتاريخ 17 فيفري 2021 عرض هذه الصيغة الأولى على الاستشارة في دورة ثانية قصد تحديد المقترحات ذات الأولوية وادراجها ضمن الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة.

في هذا الإطار، تم الاعتماد على نفس التمشي المعتمد خلال المرحلة الأولى من الاستشارة، حيث تم الاعتماد على الاستشارة الالكترونية التي تم فتحها على موقع واب الاستشارات العمومية www.e-participation.tn خلال الفترة الممتدة بين 17 و24 فيفري 2021. ثم وقع التمديد في هذه الأجل إلى غاية 10 مارس 2021.



2. دور المجتمع المدني في إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة (2021-2023)

يعتمد تنفيذ برنامج شراكة الحكومة المفتوحة في تونس على مبدأ التشاركية الذي يقوم على تشجيع وترسيخ الشراكة الفاعلة بين الهياكل العمومية ومنظمات المجتمع المدني في وضع ومتابعة تنفيذ مختلف التعهدات الواردة بخطة العمل. في هذا السياق، وبهدف تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة التي تبني على انفتاح الادارة على مؤسسات المجتمع المدني في صياغة برامج الإصلاح عموما وتعهدات خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة خصوصا، ساهمت العديد من جمعيات ومنظمات المجتمع المدني العضوة في اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل في الدفاع عن مجموعة من المقترحات لإدراجها بخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة.

أ. تنظيم مكتب معهد حوكمة الموارد الطبيعية بتونس اجتماعات تشاورية مع المجتمع المدني بولايات قفصة وقبلي وتطاوين

بهدف التشاور والتاور حول اشكاليات الحوكمة والشفافية التي تهم قطاع الطاقة والمناجم وبالتالي صياغة مشاريع تعهدات يمكن ادراجها ضمن الخطة الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة، قام معهد حوكمة الموارد الطبيعية بالشراكة مع وحدة الادارة الالكترونية وبتمويل من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية بتنظيم سلسلة من الاجتماعات

الحكومة المحلية، وحوكمة التصرف في الموارد الطبيعية، ورقمنة الخدمات العمومية وتحسين جودتها. وتهدف هذه الندوات على الخط إلى مزيد تشريك مختلف الاطراف الفاعلة في هذا المسار من خلال تحديد ومناقشة المقترحات والافكار المتعلقة بهذه المحاور والتي يمكن ادراجها في إطار الصيغة الاولى لهذه الخطة. وقد شارك في هذه الندوات حوالي 100 مشارك من عدد من الوزارات والهيئات، والبلديات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الداعمة لبرنامج شراكة الحكومة المفتوحة.

مكّنت الآليات المعتمدة في المرحلة الاولى من الاستشارة العمومية من تجميع جملة من المقترحات (275 مقترح) التي مثّلت محور عمل اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بمتابعة إعداد وتنفيذ هذه الخطة. وانتظمت، في هذا السياق، سلسلة من جلسات العمل عن بعد عرض مخرجات هذه الاستشارة، وتحديد روزنامة العمل وآليات التنسيق والتعاون الممكن اعتمادها في إطار عملية الفرز الأولى. وقد وقع توزيع أعضاء اللجنة الاستشارية ضمن ثلاثة فرق عمل قصد دراسة المقترحات وفرزها لإعداد الصيغة الأولى لخطة العمل. حيث تولى كل فريق فرز المقترحات التي تهم أحد مجالات الحكومة المفتوحة كالتالي:

- الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية،
- المشاركة العمومية والحكومة المفتوحة على المستوى المحلي،
- رقمته الخدمات الإدارية وتحسين جودتها.

وقد تم فرز المقترحات المجمعّة ودراستها وتبويبها وفقا للمعايير التالية:

- الوضوح (Specific): يمكن التعرف على الاشكال الذي يمكن حله، يتضمن اجراءات أو أعمال واضحة للقيام بها، يصف النتائج المنتظر الحصول عليها من خلال تنفيذه،
- قابل للقياس (Mesurable): يمكن تجزئة التعهد الى مراحل زمنية محددة للتثبت من مدى التقدم في انجازه،
- الجهة المسؤولة (Answerable): يمكن تحديد الجهة المسؤولة على تنفيذ التعهد والأطراف المتدخلة
- ذات صلة بمبادئ الحكومة المفتوحة (Relevant): متصل بتنفيذ إحدى المحاور الاساسية أو التحديات المتعلقة بالحكومة المفتوحة وهي الشفافية والمسائلة والمشاركة،
- تحديد مدة الانجاز (Time-Bound): يمكن تنفيذه في سنتين: تعهد ينفذ في سنتين كما يمكن ضبط روزنامة واضحة للإنجاز على امتداد السنتين مجزئة الى مراحل دقيقة،
- التأثير المحتمل: تقييم التغيير المنتظر من تنفيذ التعهد.



ت. مقترحات جمعية "خراطم المواطنة"

تعتبر جمعية "خراطم المواطنة" من بين الجمعيات الفاعلة في إعداد خطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة، حيث قامت بتقديم ومناقشة مجموعة من المقترحات لإدراجها بخطة العمل وتمحورت هذه المقترحات أساساً حول قطاع الصحة العمومية وتعلقت بما يلي:

1. تعزيز مشاركة المواطنين في تكييف ومتابعة سياسات الصحة العمومية من خلال وضع أسلوب تخطيط تشاركي للبرامج السنوية المتعلقة بالدراسات والمسوحات الإحصائية حول الصحة من خلال تشريك جمعيات المجتمع المدني في المهام التي يقوم بها كل من مجلس الإحصاء الوطني ووزارة الصحة. هذا إلى جانب إجراء مشاورات دورية مع المجتمع المدني بشأن القرارات المتعلقة بسياسات الصحة العمومية.
2. وضع إجراءات للحكومة الرشيدة والتعاون بين السلط المركزية والمحلية في ما يتعلق بالشؤون الصحية؛ اقتراح تنظيم اجتماعات عامة سنوية بين وزارة الصحة وإداراتها الجهوية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تحديد أطر للتعاون المشترك وتحديد الاحتياجات الأساسية لكل منطقة في المجال الصحي،
3. نشر في شكل مفتوح المعطيات المتعلقة بإدارة الأزمة الصحية المترتبة عن المرض الوبائي Covid-19.

ث. مقترحات جمعية "أنشر"

1. نشر التقارير الرقابية وفقاً لأحكام الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها.

IV. التعهدات المدرجة بخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة

مع مجموعة من ممثلي المجتمع المدني بولايات قفصة وقبلي وتطاوين وذلك أيام 06 و07 و09 جويلية 2020. وقد أفرزت هذه الاجتماعات مجموعة من المقترحات موزعة كما يلي:

- نشر جميع المعطيات المتعلقة بقطاع المحروقات والمناجم في بوابة موحدة وذلك بالاستناد على معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية مع التركيز على المداخل المتأثية من الثروات الطبيعية،
- نشر المعطيات الخاصة بالمسؤولية المجتمعية بالمنشآت العمومية في مجال الصناعات الاستخراجية (المنتفعين وقيمة المبالغ المرصودة)،
- نشر المعطيات المتعلقة بالرخص والعقود المسندة في مجال الطاقات المتجددة والشركات المنتفعة بها وحجم الإنتاج،
- مواصلة مسار انضمام تونس لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية. ويمكن الاطلاع على التقرير المتعلق بهذه الاجتماعات التشاورية على الرابط التالي.



ب. مقترحات الجمعية التونسية للحكومة المحليّة

في إطار التفاعل مع منظمات المجتمع المدني لتقديم مقترحاتها في خصوص التّعهدات التي يمكن إدراجها بخطة العمل الوطنية الرابعة لشراكة الحكومة المفتوحة، قدّمت الجمعية التونسية للحكومة المحليّة خلال جلسات العمل عن بعد التي تمّ تنظيمها في الغرض، مجموعة من المقترحات تتعلق أساساً بمجال المشاركة العمومية والحكومة المحليّة ومن بين هذه المقترحات نذكر:

1. تنظيم حوار مواطني حول الأولويات العامة لتوجهات الميزانية. وتحوصل نتائج هذا الحوار ضمن تقرير يسلم الى الأطراف المعنية بإعداد التوجهات العامة للميزانية كما يصاحب وثائق الميزانية المحالة الى السّسلطة التشريعية،
2. الميزانية المبسّطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية (ميزانية الدولة، ميزانيات البلديات)،
3. تشريك المطالب بالأداء وموظّفي الجباية في عملية الإصلاح الجبائي ومقاومة التهرب الضريبي والتهريب والقطاع الموازي،
4. وضع آليات لمتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات الواردة بتقارير الرقابة،
5. وضع آلية للتفاعل مع الأجناب المقيمين بتونس وخاصة الفئات الهشة منهم قصد استقصاء الإشكاليات التي يتعرضون إليها ومتابعة تنفيذ الإجراءات المتخذة لمعالجتها.

المحور الأول





الشفافية وحوكمة التصرف في الثروات الطبيعية

تعهد عدد 1: استكمال الاطار التنظيمي لتكريس حق النفاذ إلى المعلومة

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

الهيكل / الطرف المسؤول	هيئة النفاذ إلى المعلومة
وصف التعهد	
<p>يهدف هذا التعهد إلى تكريس حق النفاذ إلى المعلومة من خلال استكمال الإطار التنظيمي والقانوني المتصل بهذا المجال على ضوء أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 وذلك من خلال العمل على إصدار النصوص الترتيبية التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - أمر حكومي يتعلّق بالنظام الأساسي الخاص بأعوان هيئة النفاذ إلى المعلومة، - أمر حكومي يتعلّق بالهيكل التنظيمي لهيئة النفاذ إلى المعلومة، - أمر حكومي يتعلّق بضبط شروط إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية. <p>وسيتّم اعتماد مقاربة تشاركية على امتداد مسار إعداد هذه النصوص الترتيبية وخاصة منها الأمر المتعلّق بضبط شروط إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية. وستتجسّم هذه المقاربة التشاركية في تنظيم عدد من ورشات العمل والندوات مع الهياكل العمومية المعنية وتحديدًا المكلفين بالنفاذ إلى المعلومة وعدد من الجمعيات خاصة منها تلك الناشطة في المجالات المتصلة بالحكومة المفتوحة. كما سيتمّ تنظيم استشارات عمومية ويمكن في الخصوص الاستعانة خاصة بالبوابة الوطنية للمشاركة الالكترونية www.e-participation.tn</p>	
الإشكال المطروح	<p>أدّى عدم استكمال الإطار التنظيمي والترتيبي الخاص بالنفاذ إلى المعلومة إلى الحدّ من نجاعة الخطط والآليات التي تمّ ارسائها لتفعيل حق النفاذ إلى المعلومة ومن ذلك محدودية الآليات الترتيبية الرامية إلى دعم دور هيئة النفاذ إلى المعلومة نظرا لغياب نص يضبط النظام الأساسي الخاص بالهيئة وغياب النص الذي يضبط هيكلها التنظيمي كذلك. وهو ما أثر سلبا على قدرة الهيئة لجلب الكفاءات والإبقاء عليها صلبها للعمل على تنفيذ المهام المناطة بعهدتها كما جاء بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.</p> <p>كما أنّه لم يتم إلى حدّ الآن إصدار النص الترتيبى المتعلق بضبط شروط إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية وهو ما أثر كذلك سلبا على نجاعة العمل صلب مختلف الهياكل العمومية لتكريس أحكام هذا القانون سواء من خلال النشر التلقائي للمعلومة أو من خلال الإجابة على مطالب النفاذ في الآجال المحدّدة نظرا لغياب هذا النص الذي سيمكن المكلف بالنفاذ إلى المعلومة من التفرغ إلى الاضطلاع بمهامه والقيام بها على أكمل وجه مع تمكينه من الإمكانيات الضرورية من ذلك الموارد المالية لتنفيذ الالتزامات المحددة صلب القانون.</p>
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة	<p>-استكمال اصدار النصوص الترتيبية المنظمة لهيئة النفاذ إلى المعلومة قصد تطوير قدرات الهيئة من خلال انتداب الخبرات والكفاءات الضرورية للاضطلاع بمهامها. وسيحوّل تدعيم دور الهيئة بصورة مباشرة تفعيل حق النفاذ إلى المعلومة وتجسيم مختلف المبادئ المتصلة بالحكومة المفتوحة المتمثلة في الشفافية والمشاركة والمساءلة.</p> <p>-اصدار النص الترتيبى المتعلق بضبط شروط إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية قصد تعزيز قدرات المكلفين بالنفاذ بمختلف الهياكل العمومية للتنسيق ومتابعة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بالنفاذ إلى المعلومة كما حدّدها القانون عدد 2016 المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة والرفع من جودة المعلومات المنشورة بمواقع الواب العمومية كما وكيفا إلى جانب الرفع من نسب الإجابة على مطالب النفاذ على المعلومة في الآجال المحدّدة قانونا.</p> <p>- وتتمثّل هذه الهياكل الداخلية التي سيتم إحداثها بموجب هذا الامر في مصلحة قارة من بين مصالح مختلف الهياكل العمومية تضم على الأقل إطارين (المكلف بالنفاذ إلى المعلومة كمسؤول أول ونائبه). مع الإشارة إلى أنّ احداثها سيكون إلزاميا على مستوى كل الوزارات في حين احداثها ببقية الهياكل العمومية يكون إلزاميا في صورة توفر الشروط التي سيتمّ ضبطها بمقتضى هذا الامر.</p>

الرفع من نجاعة الاستراتيجيات والآليات الرامية إلى تفعيل حق النفاذ إلى المعلومة في تونس من خلال تدعيم وتفعيل دور هيئة النفاذ إلى المعلومة والمكلفين بالنفاذ بمختلف الهياكل العمومية والتوصل إلى تنفيذ مختلف الالتزامات المنصوص عليها ضمن القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وتوحيد آليات العمل صلب الهياكل العمومية.		كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع
الشفافية: سيمكن التعهد من تكثيف نشر المعلومة، تحسين جودة النفاذ إليها وتيسير عمل المكلف بالنفاذ سواء في علاقته مع المسؤولين المنتجين للمعلومة داخل ادارته أو في علاقته بطالب المعلومة. كما سيمكن من دعم هيئة النفاذ إلى المعلومة وتفعيل دورها في السهر على متابعة تنفيذ مختلف أحكام القانون الأساسي المتعلق بالنفاذ إلى المعلومة.		التناسب مع المحاور الأساسية
مصدر التمويل: ميزانية الدولة		مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى
روزنامة الانجاز	الأنشطة	مراحل وروزنامة التنفيذ
ديسمبر 2021	صياغة الأمر الحكومي المتعلق بالنظام الأساسي الخاص بأعوان هيئة النفاذ إلى المعلومة والمصادقة عليه.	
ديسمبر 2021	صياغة الأمر الحكومي المتعلق بالهيكل التنظيمي لهيئة النفاذ إلى المعلومة والمصادقة عليه.	
ديسمبر 2021	صياغة الأمر الحكومي المتعلق بضبط شروط إحداث هيكل داخلي يعنى بالنفاذ إلى المعلومة على مستوى الهياكل العمومية والمصادقة عليه.	
نقطة الاتصال		
السيد عدنان لسود، رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة بالنيابة،		إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد
رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة،		الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر
adnene.lassoued@inai.tn		عنوان البريد الالكتروني
أطراف حكومية متدخلة		الأطراف المتدخلة
منظمة "المادة 19"	أطراف غير حكومية متدخلة	

“

استكمال اصدار النصوص الترتيبية المنظمة لهيئة النفاذ إلى المعلومة قصد تطوير قدرات الهيئة من خلال انتداب الخبراء والكفاءات الضرورية للاضطلاع بمهامها. وسيخوّل تدعيم دور الهيئة بصورة مباشرة تفعيل حق النفاذ إلى المعلومة وتجسيم مختلف المبادئ المتصلة بالحكومة المفتوحة المتمثلة في الشفافية والمشاركة والمساءلة.

”

تعهد عدد 2: تعزيز الشفافية والمساءلة في ما يخص التقارير الرقابية

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

<p>الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية بالتنسيق مع هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية وهيئة الرقابة العامة للمالية وهيئة الرقابة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية وهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية وهيئة مراقبي الدولة وهيئة العليا للطلب العمومي</p>	<p>الهيكل / الطرف المسؤول</p>
<p style="text-align: center;">وصف التعهد</p> <p>تتولى الهيئات الرقابية سنويا إصدار تقارير عدة. وتكتسي هذه التقارير أهمية كبرى، حيث ترصد عديد التجاوزات والاختلالات في مجالات سوء التصرف الإداري والمالي والفساد في القطاع العام. وتستمد التقارير الرقابية أهميتها من نشرها ومن اطلاع العموم عليها لتسليط الضوء على ما يتم كشفه من إخلالات ونقائص. فالغاية الأساسية من إعداد هذه التقارير هو نشرها وتبليغها لمختلف الفاعلين قصد ارساء نظام مساءلة عادل يمكن من مقاومة الفساد والحد منه.</p> <p>وبالتالي فإنّ هذا التعهد يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يخص التقارير الرقابية وتحديدًا من خلال تنفيذ النقاط التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - نشر التقارير الرقابية وفقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020 المؤرخ في 29 جوان 2020 والمتعلق بتنظيم عملية نشر تقارير هيئات الرقابة وتقارير المتابعة الصادرة عنها مع العمل على إعداد دليل إجراءات يضبط عملية النشر، - وضع منصة إلكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير. <p>وسيساهم هذا التعهد في تفعيل مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في تعزيز الشفافية في المجال الرقابي من خلال اعتماد مقاربة تشاركية في عملية اختيار بعض التقارير كتجربة أولى على غرار التقارير التي تتعلق بالبلديات، والمجالس الجهوية، وغيرها، وتنظيم عدد من اللقاءات التشاورية وورشات العمل لتحديد التمشي الممكن اعتماده في صياغة دليل الإجراءات وعرضه على استشارة العموم، وتطوير المنصة الإلكترونية المذكورة؛ إلى جانب مشاركة بعض الجمعيات الناشطة في المجال في تنفيذ هذا التعهد.</p>	
<p>-رغم وجود عدة نصوص تشريعية تضمن مبدأ نشر التقارير الرقابية، إلا أن هيئات الرقابة لم تنخرط بصفة كلية في هذا التمشي رغم أهمية تقاريرها،</p> <p>-محدودية الاستجابة للمطالب المقدّمة للحصول على معطيات حول المهام الرقابية والإخلالات التي رصدتها.</p> <p>-عدم نشر هذه التقارير وعدم وجود آليات لإتاحة هذه التقارير ووضعها على ذمة العموم، يمثّل حاجزاً أساسياً لتحقيق الأهداف الإصلاحية لهذه التقارير، كما أنه يحدّ من نجاعتها.</p>	<p>الإشكال المطروح</p>
<p>تكريس الشفافية في المجال الرقابي وتعزيز حق النفاذ إلى المعلومة كالتالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> * تعزيز ووضع آليات لنشر تقارير الهيئات الرقابية تقارير على ذمة العموم عبر المواقع الإلكترونية وفقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 375 لسنة 2020، * نشر التقارير الرقابية وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في المجال، * وضع منظومة إلكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير. <p>ستوفر هذه المنصة قاعدة بيانات بين مختلف هيكل الرقابة لمزيد التنسيق بينها من خلال توفير لوحة قيادة تتضمن معلومات مختلفة حول المهام الرقابية والتوصيات المدرجة بها إلى جانب نسق تقدم تنفيذها. كما ستمثل هذه المنصة واجهة للتفاعل بين هيكل الرقابة المعنية ومختلف مكونات المجتمع المدني من خلال توفير خاصيات ووظائف تيسر للمستعملين الاطلاع على محتوى هذه التقارير، ومتابعة نسق تنفيذ التوصيات الواردة بها وتوجيه مقترحاتهم واستفساراتهم المتصلة بالمجال.</p>	<p>تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة</p>

- تعزيز آليات المساءلة ومراقبة العمل الحكومي بالاعتماد على نتائج التقارير الرقابية ما من شأنه أن يعزّز نزاهة القطاع العمومي والرفع من نجاعة أدائه.		كيف يساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع
-الشفافية والمساءلة: سيمكن التعهد من نشر أكثر للمعلومات المتعلقة بنتائج ومخرجات المهام الرقابية، وبالتالي تعزيز الشفافية والمساءلة على ضوء النتائج الواردة بهذه التقارير.		التناسب مع المحاور الأساسية
مصدر التمويل: ميزانية الدولة		مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى
روزنامة الانجاز	الأنشطة	مراحل وروزنامة التنفيذ
إعداد دليل إجراءات يضبط عملية نشر التقارير الرقابية		
ديسمبر 2021	تكوين فريق عمل لصياغة دليل الاجراءات.	
أكتوبر 2022	إعداد الصيغة الاولى لدليل الاجراءات.	
جوان 2023	عرض الدليل على استشارة العموم والمصادقة على صيغته النهائية.	
وضع منظومة الكترونية لمتابعة تنفيذ التوصيات الواردة بالتقارير الرقابية		
جانفي 2022	تعيين لجنة قيادة لمتابعة تنفيذ المنصة الالكترونية.	
جويلية 2022	إعداد كراس الشروط الخاصة بالمنصة واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطويرها.	
سبتمبر 2023	تصميم وتطوير المنصة.	
ديسمبر 2023	تجربة المنصة ووضعها على الخط.	
نقطة الاتصال		
السيد عماد الحزقي		إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد
رئيس الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية		الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر
imed.hazgui.ih@gmail.com		عنوان البريد الالكتروني
هياكل الرقابة والتفقد	أطراف حكومية متدخلة	الأطراف المتدخلة
الجمعيّة التونسية للمراقبين العموميين	أطراف غير حكومية متدخلة	

“

تعزيز آليات المساءلة ومراقبة العمل الحكومي بالاعتماد على نتائج التقارير الرقابية ما من شأنه أن يعزّز نزاهة القطاع العمومي والرفع من نجاعة أدائه.

”

تعهد عدد 3:

تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي في ما يخص التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

الهيكل / الطرف المسؤول

وصف التعهد

يهدف هذا التعهد إلى تعزيز النزاهة بالقطاع العمومي فيما يخص التصريح بالمكاسب والمصالح وبمكافحة الإثراء غير المشروع وتضارب المصالح من خلال:

- إصدار النص الترتيبي (مشروع أمر حكومي) المتعلق بضبط أنموذج نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح،
- نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح بالنسبة للمسؤولين المحددين قانونا (الثماني فئات الأولى من الفصل الخامس من القانون عدد 46 لسنة 2018)،
- تطوير منظومة الكترونية متكاملة لتلقي التصاريح بالمكاسب والمصالح ومعالجتها.

ولتعزيز المساءلة بالاعتماد على ما سيتم تنفيذه في إطار هذا التعهد، سيتم العمل على تعزيز المنظومة الالكترونية المتعلقة بالتصاريح بالمكاسب والمصالح بآلية الكترونية تمكن من ابلاغ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بكل ما يتعلّق بهذا المجال من مخاطر أو إخلالات والتي يمكن للهيئة اجراء تحقيق في شأنها.

وسيتمّ تنفيذ مختلف هذه الأعمال المدرجة ضمن هذا التعهد وفقا لمقاربة تشاركية حيث سيتم إحداث لجنة قيادة تضم ممثلين عن مختلف الأطراف المتدخلة في المجال لمتابعة انجاز المشاريع وستضم هذه اللجنة ممثلين عن المجتمع المدني. كما سيتمّ تنظيم ورشات عمل لنشر نتائج التقدم في تنفيذ مختلف هذه الاعمال.

ولضمان وجود وعي بأهمية هذه الآليات واستخدامها الاستخدام الأفضل من قبل المواطنين والمجتمع المدني، سيتمّ تنظيم دورات تكوينية في الخصوص سواء للمسؤولين بالإدارة وكذلك للجمعيات الناشطة في المجال.

محدودية آليات متابعة مضمون التصاريح بالمكاسب والمصالح من قبل مختلف مكونات المجتمع المدني قصد الاضطلاع بدورهم في مجال مراقبة العمل الحكومي ومكافحة الفساد.

الإشكال المطروح

-تمكين المواطنين من الاطلاع على مضمون تصاريح المعنيين،
-تمكين المجتمع المدني والصحافة من المعطيات اللازمة لممارسة دورهم الرقابي وتفعيل آليات المساءلة،
-تمكين الخاضعين لواجب التصريح من التصريح بمكاسبهم ومصالحهم على منظومة الكترونية وتحيينها أو تجديدها كلما اقتضى القانون،
-اكتساب الهيئة لآلية الكترونية لمتابعة المصريحين واستغلال المعطيات المضمنة بالتصاريح.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

-تكريس الشفافية والمساءلة من خلال تمكين العموم من الاطلاع على مضمون التصاريح بالمكاسب والمصالح الخاصة بالمسؤولين المحددين قانونا،
-تيسير العمل الاستقصائي من خلال تألية مسارات إيداع ومعالجة التصاريح بالمكاسب والمصالح،
-تبسيط الإجراءات المتّبعة والرفع من نجاعتها من خلال تمكين المصريحين من إيداع تصاريحهم بصورة الكترونية.

كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع

-الشفافية: من خلال تفعيل وتيسير أداء واجب التصريح بالمكاسب والمصالح ونشر مضمون التصاريح وقوائم المصريحين وغير المصريحين،

التناسب مع المحاور الأساسية

-المشاركة: تفعيل المقاربة التشاركية من خلال نشر المعلومات وتشريك المواطنين في الشأن العام وتشريك الصحافة الاستقصائية في أعمال التقصي التي تقوم بها هيئة مكافحة الفساد،
- المساءلة: من خلال تيسير الدور الرقابي للمجتمع المدني والصحافة الاستقصائية.

مصدر التمويل: ميزانية الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

**مصدر التمويل / العلاقة
مع برامج وسياسات أخرى**

روزنامة الانجاز

الأنشطة

مراحل وروزنامة التنفيذ

قبل موفى ديسمبر 2021

إصدار النص الترتيبي (مشروع أمر حكومي) المتعلق بضبط
أنموذج نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح.

قبل موفى ديسمبر 2021

نشر مضمون التصريح بالمكاسب والمصالح بالنسبة
للمسؤولين المحددين قانونا (الثماني فئات الأولى من
الفصل الخامس من القانون عدد 46 لسنة 2018).

قبل موفى ديسمبر 2021

تطوير منظومة الكترونية متكاملة لتلقي التصاريح
بالمكاسب والمصالح ومعالجتها

نقطة الاتصال

السيدة نادية السعدي

إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد

المديرة العامة لوحدة التصريح بالمكاسب والمصالح بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر

Nadia.saadi@inlucc.tn

عنوان البريد الالكتروني

الإدارة العامة للحكومة
والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة

أطراف حكومية متدخلة

الأطراف المتدخلة

جمعية "أنشر"،
الجمعية التونسية للمراقبين العموميين

أطراف غير حكومية متدخلة

“

تكريس الشفافية والمساءلة من خلال تمكين العموم من الاطلاع على مضمون التصاريح
بالمكاسب والمصالح الخاصة بالمسؤولين المحددين قانونا،

”

تعهد عدد 4 : تكريس الشفافية المالية

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

الهيكل / الطرف المسؤول

-الوزارة المكلفة بالمالية (وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار)
-الهيئة العليا للمالية المحلية

وصف التعهد

تمثل الشفافية المالية والجبائية ركيزة أساسية لإرساء مبادئ الحكومة المفتوحة وآلية لتعزيز النزاهة والمساءلة وترشيد التصرف في المالية العمومية. وهو ما يستوجب ضرورة تبني جملة من الآليات والاجراءات قصد مزيد دعمها وتكريسها على مستوى إدارة الموارد المالية للدولة.

في هذا السياق، يهدف هذا التعهد إلى تعزيز الشفافية في ما يخص التصرف في الموارد المالية للدولة من خلال:
- نشر معطيات مفصلة حول المنح المسندة من ميزانية الدولة لفائدة الجمعيات والوداديات والحرص على توفير كافة التفاصيل المتعلقة بها، والتي ستقوم وزارة المالية بتوفيرها وتحيينها،
- تطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا) تتلاءم مع ما جاء به القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 لسنة 2019 والمرتكز أساسا على إعداد وتنفيذ ميزانية الدولة والجماعات المحلية وفق منهجية المنظور البرامجي،
- إعداد ميزانية الدولة المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية،
- إعداد الميزانية المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية على مستوى عدد من البلديات،
وستمكن مختلف الأنشطة المبرمجة في إطار هذا التعهد من مزيد تفعيل مشاركة مكونات المجتمع المدني الناشطين في هذا المجال من خلال تنظيم ملتقيات ومنتديات تشاورية حول صيغ والتمشي الذي سيتم اعتماده؛ إلى جانب ارساء آليات للمشاركة والتفاعل مع حاجيات ومطالب المستعملين والمهتمين باستغلال البيانات العمومية المالية المتاحة وتحسين جودتها.

الإشكال المطروح

رغم تلاؤم المنظومة المالية مع المعايير والمواصفات الدولية في مجال الشفافية الجبائية واتاحة المعلومات وتبادلها، غير أن الآليات الموضوعية على المستوى العملي مازالت دون تطلعات مختلف المتدخلين والمواطن، باعتبار أنها لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات كافة الجمهور المهتم بالمالية العمومية وبالمالية المحلية، إلى جانب محدودية نجاعة الأدوات الموضوعية والهادفة لتعزيز الشفافية المالية.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

تكريس الشفافية المالية من خلال:
* تعزيز الشفافية والنفاذ إلى المعلومة في التصرف في الموارد المالية العمومية وتحديد المنح المسندة من ميزانية الدولة والجماعات المحلية لفائدة الجمعيات والوداديات،
* تطوير النسخة الحالية من بوابة الميزانية المفتوحة وفقا للتوجهات والرؤيا الاستراتيجية للوزارة وتيسير النفاذ إلى البيانات العمومية التي تهم المالية العمومية وتنفيذ ميزانية الدولة والجماعات المحلية ووضعها على ذمة العموم في شكل مفتوح مما يعزز إعادة استعمالها واستغلالها من قبل المستعملين.

كيف سيساهم التعهد في حلّ الإشكال / كيف سيغيّر في الواقع

-تدعيم الشفافية المالية ومقاومة الفساد وسوء التصرف في المال العام،
-تعزيز النفاذ وإعادة استعمال البيانات العمومية التي تهم المالية العمومية،
-وضع آليات عملية وسهلة يمكن للمواطن العادي الاستعانة بها للاطلاع ومتابعة مسار اعداد وتنفيذ ميزانية الدولة والجماعات المحلية،

-تكريس الشفافية : من خلال تيسير النفاذ إلى المعلومة في مجال التصرف في الموارد المالية، -تعزيز المساءلة :		التناسب مع المحاور الأساسية
		مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى
الانشطة	روزنامة الانجاز	مراحل وروزنامة التنفيذ
تطوير نسخة جديدة لبوابة الميزانية المفتوحة (ميزانيتنا)		
تعيين لجنة قيادة لمتابعة تنفيذ المشروع.	ديسمبر 2021	
إعداد كراس الشروط الخاصة بالبوابة واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطويرها.	جوان 2022	
تصميم، وتطوير البوابة وتجربتها، ووضعها على الخط.	سبتمبر 2023	
تعزيز فتح البيانات المتعلقة بالمالية العمومية		
نشر معطيات مفصلة حول المنح المسندة من ميزانية الدولة لفائدة الجمعيات والوحداتيات.	جوان 2022	
إعداد ميزانية الدولة المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية.	ديسمبر 2022	
إعداد الميزانية المبسطة للمواطن وذوي الاحتياجات الخصوصية على مستوى عدد من البلديات.	ديسمبر 2022	

نقطة الاتصال

-السيد أسد الخليل، -السيدة آمال اللومي.		إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد
-مدير عام بالوزارة المكلفة بالمالية -رئيسة الهيئة العليا للمالية المحلية		الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر
akhalil@finances.tn president@hifl.tn		عنوان البريد الالكتروني
عدد من البلديات المعنية بالميزانية المبسطة على مستوى البلديات	أطراف حكومية متدخلة	الأطراف المتدخلة
- الجمعية التونسية للحكومة المحلية - جمعية "أنشر".	أطراف غير حكومية متدخلة	

“

وضع آليات عملية وسهلة يمكن للمواطن العادي الاستعانة بها للاطلاع ومتابعة مسار اعداد وتنفيذ ميزانية الدولة والجماعات المحلية،

”

تعهد عدد 5: تعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

وحدة الادارة الالكترونية برئاسة الحكومة

الهيكل / الطرف المسؤول

وصف التعهد

تمثل البيانات العمومية المفتوحة مجالاً جديداً لدفع التنمية الاقتصادية وخلق فرص تشغيل. كما تساهم في دعم الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وتطوير الخدمات العمومية وتحسين جودتها. وفي هذا الصدد، قامت تونس بوضع وتنفيذ عديد المبادرات والمشاريع الداعمة لفتح البيانات العمومية وارساء "ثقافة البيانات في خدمة المواطن والإدارة". وقد تميزت مختلف هذه المبادرات بإحاطتها بمختلف الجوانب المتصلة بمبادرة البيانات المفتوحة حيث شملت الجوانب المؤسسية، التنظيمية، القانونية والتقنية. إلا أن ارساء مناخ متكامل لتعزيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة، يستوجب مزيد العمل لتثمين الانجازات التي تم تحقيقها واستكمال تنفيذ مختلف الإجراءات والمشاريع المتصلة بمجال البيانات المفتوحة وذلك تجسيماً لأحكام الأمر الحكومي عدد 3 الصادر في 06 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة وبالتالي فإنّ هذا التعهد يهدف إلى وضع عدد من الاجراءات لتعزيز فتح البيانات العمومية والرفع من نسق إعادة استعمالها من خلال تنفيذ الأعمال التالية:

- تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة تراعي الخصائص الفنية المنصوص عليها ضمن الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 المؤرخ في 6 جانفي 2021 المتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة،

- القيام بجرد للبيانات العمومية ذات الاولوية على مستوى عدد من القطاعات والممكن نشرها في صيغة مفتوحة وفقاً للمنهجيات والمواصفات المعتمدة في المجال وفقاً لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021 والمتعلق بالبيانات العمومية المفتوحة وحث الهياكل العمومية للانخراط في برنامج البيانات المفتوحة وذلك مع إيلاء أولوية:

- * لعدد من القطاعات مثل الصحة، الشؤون الاجتماعية، التربية، العدل، الداخلية،
- * للبيانات ذات الطابع الجغرافي لتطوير استعمالات الجغرافية الرقمية في المجال.

وسيتم اعتماد مقاربة تشاركية في مختلف مراحل تنفيذ الاعمال المندرجة بهذا التعهد من خلال تنظيم ورش عمل ومنتديات لتشريك مختلف ممثلي المجتمع المدني الناشطين في المجال فيما يتعلق بدراسة وتحديد خاصيات والوظائف التي ستوفرها النسخة الجديدة لبوابة البيانات المفتوحة وفقاً لما جاء بالأمر الحكومي عدد 3 لسنة 2021، كما سيتم العمل على تحديد البيانات العمومية التي تكتسي أهمية بالنسبة للمستعملين وذلك للتسريع في جردها والعمل على وضعها على الخط لمزيد خلق ديناميكية لإعادة استعمالها من طرف المستعملين.

الإشكال المطروح

- ضرورة تلاءم المنصات الفنية المعتمدة في نشر البيانات المفتوحة مع المواصفات والمعايير الدولية المعتمدة في المجال بالإضافة إلى تلاءمها مع التوجهات والتطورات التكنولوجية في المجال،

- وجود عدة تحديات تواجهها الادارة فيما يتعلق بجرد المعطيات والوثائق وتحديد المعطيات التي يمكن نشرها كبيانات مفتوحة والبيانات، نظراً لعدم وجود آليات ومعايير موحدة بالنسبة لإدارة البيانات التي تمتلكها الادارة والتصرف فيها وهو ما ينعكس سلباً على عملية جرد البيانات بصفة آلية على مستوى الهياكل العمومية، إلى جانب ضرورة الاستجابة لمقتضيات الأمر الحكومي الخاص بالبيانات العمومية المفتوحة.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

- وضع صيغة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات العمومية المفتوحة وفقاً للمعايير والمواصفات المعتمدة دولياً في المجال، وبما يتلاءم مع تطلعات وحاجيات الهياكل العمومية والمستعملين،

- القيام بجرد للبيانات العمومية ذات الاولوية على مستوى عدد من القطاعات والممكن نشرها في صيغة مفتوحة وفقاً للمنهجيات والمواصفات المعتمدة في المجال،

- تعزيز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة من خلال التعريف بها لدى العموم وتنظيم مسابقات Hackathons وأيام مفتوحة، وورش عمل تجمع منتجي البيانات العمومية والمستعملين بهدف تثمين البيانات العمومية المفتوحة وخلق خدمات وتطبيقات بالاعتماد عليها.

<p>- تكريس ثقافة فتح البيانات العمومية داخل الإدارة وتدعيم مبادئ الانفتاح والشفافية والتعاون، - دفع التنمية الاقتصادية وخلق فرص تشغيل من خلال خلق ديناميكية حول اعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة بهدف تطوير استعمالات جديدة ومبتكرة بالاعتماد على البيانات العمومية وتحقيق القيمة المضافة المنتظرة من فتح هذه البيانات.</p>		<p>كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع</p>
<p>-الشفافية والمساءلة: تدعيم مبادئ الشفافية والمساءلة من خلال فتح البيانات العمومية، وتعزيز اعادة استعمالها من طرف المستعملين، -المشاركة العمومية: إعداد البيانات العمومية الممكن فتحها في شكل مفتوح مما يسهل نشرها وتطوير آليات جديدة لتعزيز مشاركة العموم في إعداد السياسات العامة ومتابعة تنفيذها وتقييمها، -تعزيز الابتكار وتطوير الخدمات العمومية: تعزيز آليات اعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة لتطوير خدمات وتطبيقات جديدة وخلق قيمة مضافة جديدة.</p>		<p>التناسب مع المحاور الأساسية</p>
<p>مصدر التمويل: * البنك الدولي في إطار برنامج " مساندة" * برنامج التعاون مع كوريا الجنوبية * التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية في إطار برنامج « PAGOF »</p>		<p>مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى</p>
روزنامة الانجاز	الانشطة	مراحل وروزنامة التنفيذ
تطوير نسخة جديدة للبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة		
ديسمبر 2021	إعداد كراس الشروط الخاصة بالبوابة واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطويرها.	
ديسمبر 2021	تعيين لجنة قيادة المشروع ولجنة فنية لمتابعة وتنفيذ المشروع.	
ديسمبر 2022	الانتهاء من تصميم البوابة وتطويرها.	
جوان 2023	اتجربة البوابة ووضعها على الخط.	
جرد البيانات العمومية ذات الاولوية على مستوى عدد من القطاعات		
ديسمبر 2021	تحديد القطاعات ذات الاولوية والاعلان عن انطلاق المشروع.	
ديسمبر 2022	القيام بالجرد الاول : عرض منهجية.	
	الجرد، وانطلاق أعمال الجرد على مستوى القطاعات المعنية.	
جوان 2023	تقييم ومتابعة الهياكل العمومية في مسار جرد بياناتها.	
ديسمبر 2023	المصادقة على الجرد النهائي والعمل على نشر سلسلة من وحدات البيانات المضمنة به.	
نقطة الاتصال		
السيد خالد السلامي		إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد
المدير العام لوحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة		الصفة والهيكّل الراجع اليه بالنظر
khaled.sellami@pm.gov.tn		عنوان البريد الالكتروني
الوزارات المعنية (الصحة، الشؤون الاجتماعية، التربية، العدل، الداخلية)	أطراف حكومية متدخلة	الأطراف المتدخلة
- جمعية "أنشر"، - جمعية "حرائط المواطنة"، - الجمعية الإفريقية لتنمية الجغرفة الرقمية " AGEOS "	أطراف غير حكومية متدخلة	

تعهد عدد 6 :

ضبط المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

الهيكل / الطرف المسؤول	الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
وصف التعهد	
<p>تعتبر المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة أحد أهم الآليات المعتمدة لتنسيق الأنشطة المتعلقة بمسار معالجة البيانات العمومية التي تنتجها وتجمعها الهياكل العمومية على المستويين الوطني والقطاعي. حيث يوصى أن تعتمد جل الهياكل العمومية ترميزات وتصنيفات موحدة فيما يتعلق بمعالجة البيانات العمومية مما يتيح الترابط البيني بين مختلف الانظمة المعلوماتية الوطنية والقطاعية، وتبسيط تشابك وترابط البيانات المتأتية من قطاعات عدة بهدف استعمالها لتطوير خدمات وتطبيقات بالاعتماد على هذه البيانات. ويهدف هذا التعهد إلى تعزيز اعتماد المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية والعمل على اعتمادها وتطويرها من خلال الاعمال التالية :</p> <p>- ضبط عدد من المرجعيات الوطنية لتحديد المواصفات والتسميات المشتركة للبيانات العمومية ذات الاولوية وذات الصبغة الشمولية، العمل على تعزيز وتكريس اعتماد هذه المرجعيات على مستوى الهياكل العمومية وتطويرها.</p>	
الإشكال المطروح	<p>عدم وجود مرجعيات وتسميات موحدة خاصة بالنسبة للبيانات التي تشترك الهياكل العمومية في اعتمادها في اطار ممارسة مهامها، إلى جانب ضعف اعتماد وتكريس المرجعيات الموجودة من طرف الهياكل العمومية.</p>
تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة	<p>تعزيز مسار فتح البيانات العمومية من خلال :</p> <p>- توحيد آليات تجميع وتصنيف ومعالجة البيانات العمومية من خلال اعتماد جملة من الترميزات والتصنيفات المشتركة،</p> <p>- نشر البيانات العمومية بكافة أبعادها وفقا لمواصفات ومعايير موحدة على المستوى الوطني ووفقا للمعايير الدولية في المجال مما يعزز تبادلها واعادة استعمالها،</p> <p>- حث الهياكل العمومية للانخراط في مسار فتح البيانات العمومية وحثها على اعتماد الآليات والمرجعيات المتعلقة بهذا المجال</p>
كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع	<p>- وضع آليات عملية ومعايير موحدة لتسهيل فتح البيانات العمومية من خلال ارساء مرجعيات موحدة تهتم تصنيفات البيانات الخصوصية والمشاركة بين مختلف الهياكل العمومية،</p> <p>- التلاؤم مع المعايير والمواصفات الدولية المعتمدة في مجال البيانات المفتوحة وتحديدًا فيما يتعلق بمسار تجميع وتصنيف البيانات العمومية.</p>
التناسب مع المحاور الأساسية	<p>-الشفافية :</p> <p>نشر البيانات العمومية وفقا لمواصفات ومعايير وطنية موحدة بهدف تدعيم تبادلها بين مختلف الهياكل وتعزيز اعادة استعمالها واستغلالها في إعداد وتنفيذ السياسات العمومية واتخاذ القرار،</p> <p>-حق النفاذ إلى المعلومة :</p> <p>تعزيز النفاذ واعادة استعمال البيانات العمومية، وتحسين جودة البيانات العمومية من خلال توفير عدد من المنهجيات والآليات الموحدة التي تهتم كافة مراحل سلسلة البيانات.</p>

مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى		مصدر التمويل:
مراحل وروزنامة التنفيذ	الأنشطة	روزنامة الانجاز
	تكوين لجنة قيادة لمتابعة تنفيذ هذا المشروع	ديسمبر 2021
	تحديد القطاعات ذات الأولوية التي ستشملها هذه المرجعيات الوطنية	مارس 2022
	إعداد الصيغة الأولى للمرجعيات وعرضها على استشارة الهياكل العمومية	أفريل 2023
	المصادقة على الصيغة النهائية للمرجعيات ونشرها في صيغة مفتوحة	جويلية 2023
	تجربة المرجعيات وتعميم استعمالها من طرف الهياكل العمومية	ديسمبر 2023

نقطة الاتصال

السيد عدنان لسود	إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد
المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء	الصفة والهيكـل الراجع اليه بالنظر
INS@ins.tn	عنوان البريد الالكتروني
أطراف حكومية متدخلة	الأطراف المتدخلة
أطراف غير حكومية متدخلة	
وحدة الإدارة الإلكترونية	
الجمعية الإفريقية لتنمية الجغرفة الرقمية " AGEOS "	

“

التلؤم مع المعايير والمواصفات الدولية المعتمدة في مجال البيانات المفتوحة وتحديدًا فيما يتعلق بمسار تجميع وتصنيف البيانات العمومية.

”

تعهد عدد 7: تعزيز الشفافية في مجال الطاقة والمناجم

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

الوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم والطاقات المتجددة

الهيكل / الطرف المسؤول

وصف التعهد

سيتم من خلال هذا التعهد بعث موقع بيانات مفتوحة جديد خاص بقطاعي الطاقة والمناجم يتضمن جميع المعطيات الخاصة بهما بالاعتماد على المعايير الدولية المعتمدة في الغرض، ومن أهمها معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية ITIE. وذلك لضمان استمرارية عملية نشر المعطيات، في إطار تشاركي ومنهجي. وذلك إلى جانب مواصلة مسار انضمام تونس لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

وقد تم تشكيل مجلس اصحاب المصلحة المتكون من جميع المتدخلين في قطاع الصناعات الاستخراجية وذلك في إطار الاعداد لانضمام تونس لمبادرة الشفافية EITI، سيتم تشريك الاطراف المتدخلة خاصة منه المجتمع المدني في تصور محتوى البوابة وطريقة تقديم المعلومة وذلك بالاعتماد على معيار مبادرة الشفافية والتجارب المقارنة في الغرض. كما سيتم تشريك الجمعيات الناشطة في القطاع وغير الممثلة في المجلس قصد توسيع قاعدة المشاركة. كما سيتم العمل على تشجيع الجمعيات على استغلال البيانات التي سيقع ادراجها بالبوابة وذلك بالشراكة مع معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

كما سيتم تنظيم جلسات تشاورية مع المجتمع المدني في خصوص مشاريع النصوص الترتيبية المقترحة في إطار تطبيق مقتضيات قانون المسؤولية المجتمعية لبدء ملاحظات في شأنها وارسالها للأطراف الحكومية المعنية. و سيتم التركيز خاصة على الجمعيات الناشطة في المناطق المنتجة للثروات الطبيعية باعتبار اهمية الموضوع بالنسبة اليها و لضمان فاعلية و جدوى محتوى النصوص المقترحة.

الإشكال المطروح

- **اشكاليات هيكلية:** أدت التغييرات المستمرة على هيكل الوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم الى اشكاليات تتعلق بتوفير وتحيين المعطيات الطاقية والمنجمية. ويعود ذلك الى عدم وجود موقع خاص بقطاعي الطاقة والمناجم، حيث تم سابقا احداث موقع خاص بالقطاعات التابعة لوزارة الصناعة ولم يتم افراد مجالي الطاقة والمناجم بموقع خاص بالرغم من أهمية القطاعين من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والرمزية. هذا وقد اثر اشكال دمج و فصل الوزارات على عملية التحيين و التطوير المستمر للموقع بفعل صعوبة التنسيق بسبب اشراف وزارتين على نفس الموقع.

- **اشكاليات نوعية:** المعطيات المنشورة لا تستجيب للمعايير الدولية من حيث الشكل و المحتوى: رغم مجهودات الوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم في نشر المعطيات، إلا أنه لم يكن للنشر الاثر المرجو بالنظر الى شكل المعلومة في بعض الاحيان (غير قابلة لإعادة الاستعمال أو الغموض بالنسبة لغير المختصين...) أو الى كونها منقوصة ، مثلا لا يتم نشر المعطيات التفصيلية المتعلقة بالمداخل المتأتبة من الثروات الطبيعية او المعلومات المتعلقة ببرامج المسؤولية المجتمعية رغم اهمية المبالغ المرصودة في هذا المجال و اثرها على السلم الاجتماعي خاصة بالمناطق المنتجة للثروات الطبيعية.

- عادة ما يتم النشر بطريقة احادية الجانب من الادارة دون مشاركة المجتمع المدني أو علمه مما يعزز مناخ عدم الثقة بين المتدخلين والتشكيك الدائم في المعطيات التي تقدمها الادارة في إطار حملات وطنية ومحلية مما ادى في بعض الاحيان الى تعطيل الانتاج الذي اثر بالسلب على مردودية القطاع.

- أثر عدم اصدار النصوص التطبيقية لقانون المسؤولية المجتمعية بالسلب على اداء وحوكمة قطاعي الطاقة والمناجم. حيث لا تزال مسألة شفافية ونجاعة برامج المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الناشطة في قطاع الثروات الطبيعية تطرح العديد من التساؤلات ومحل متابعة مستمرة من متساكني المناطق المنتجة للثروات الطبيعية ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

- تعاني البلاد تفاقم العجز الطاقوي وقامت تونس بأهداف طموحة للانتقال الطاقوي، الرهانات الاقتصادية وضرورة مساهمة المجتمع المدني في السياسات المتعلقة بالانتقال الطاقوي.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

سيساهم تنفيذ التعهد في بناء الثقة بين مختلف المتدخلين في قطاع الطاقة والمناجم عبر توفير المعطيات الضرورية والعمل بطريقة تشاركية لتحسين حوكمة القطاع المذكور وذلك ب:

* إحداث موقع جديد للبيانات المفتوحة خاص بهذا القطاع يستجيب للمعايير الدولية من حيث شكل تقديم المعلومة ومحتواها وتحيينها،

* ضمان استدامة مسار نشر المعطيات عبر انضمام تونس لمبادرة الشفافية الذي يستوجب النشر المتواصل للمعطيات والعمل المشترك بين مختلف الاطراف المتدخلة في المجال،

* اصدار النصوص التطبيقية لقانون المسؤولية المجتمعية من شأنه اضاء مزيد من الشفافية والنجاعة عليها.

* تسليط الضوء على بعض المسائل الهامة ذات الرهانات الاقتصادية على غرار المعطيات المتعلقة ببرامج المسؤولية المجتمعية في قطاعي الطاقة والمناجم والمداخل المتأتية من الثروات الطبيعية والمعلومات المتعلقة بالطاقات المتجددة، ونشر المعطيات المتعلقة بالرخص والعقود المسندة في هذا المجال والشركات المنتفعة بها وحجم الإنتاج.		
- سيساهم تنفيذ التعهد في تعزيز الشفافية وتحسين حوكمة قطاعي الطاقة والمناجم من خلال مزيد تكريس انفتاح الادارة بتوفير جميع المعطيات التي تهم القطاع بالاعتماد على المعايير الدولية للشفافية، مما سيعزز مناخ الثقة بين مختلف المتدخلين وتكريس ثقافة العمل المشترك على الاصلاح. مع العلم ان تطبيق معيار مبادرة الشفافية سيساهم في مأسسة الحوار والتشاركية والشفافية، - سيكون لتنفيذ التعهد آثار اجتماعية واقتصادية هامة من خلال التقليل من الاحتجاجات والتوترات بتوفير المعلومة اللازمة وتعزيز العمل المشترك بين الاطراف المتدخلة مما سيساهم في تحسين مناخ الاستثمار في القطاع واستفادة المواطنين من عائدات القطاع والتخفيف من العجز الطاقوي.		كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع
سيساهم بعث موقع البيانات المفتوحة في تعزيز شفافية التصرف في الثروات الطبيعية من خلال نشر المعطيات الهامة المتعلقة بها، كما سيضمن استدامة مسار الشفافية من خلال عدم ارتباطها بالتغييرات الهيكلية للوزارة المكلف بالطاقة مما سيضمن التحيين المستمر للموقع. كما سيساهم تطبيق معيار مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية في تكريس الثقافة التشاركية من خلال طرق عمل مجلس اصحاب المصلحة. و سيتمكن توفير البيانات الضرورية من تفعيل المساءلة وذلك بتوفير المعلومات الضرورية التي تخول للأطراف الرقابية الرسمية منها وغير الرسمية من تقييم مدى حسن التصرف في الثروات الطبيعية.		التناسب مع المحاور الأساسية
صندوق الامم المتحدة للديمقراطية UNDEF معهد حوكمة الموارد الطبيعية NRGi		مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى
مراحل وروزنامة التنفيذ	الأنشطة	روزنامة الانجاز
	انجاز بوابة خاصة بقطاعي الطاقة و المناجم تتضمن اهم المعطيات على القطاعين المذكورين منها الطاقات المتجددة	من جويلية 2021 الي جويلية 2022
	- اصدار النصوص الترتيبية المتعلقة بقانون المسؤولية المجتمعية	من جويلية 2021 الى جانفي 2023
	- تقديم ملف انضمام تونس لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية	من جويلية 2021 الى جانفي 2022
نقطة الاتصال		
إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد		الهادي يوسف
الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر		مدير عام بالوزارة المكلفة بالطاقة والمناجم
عنوان البريد الالكتروني		hedi.youssef@energiemines.gov.tn
الأطراف المتدخلة		أطراف حكومية متدخلة وحدة الإدارة الإلكترونية
		أطراف غير حكومية متدخلة - معهد حوكمة الموارد الطبيعية، - الشبكة التونسية للشفافية في الطاقة والمناجم، - الجمعية التونسية للمراقبين العموميين.

المحور الثاني

2

المشاركة العمومية

تعهد عدد 8: تحديد الأولويات الاستراتيجية للحكومة المفتوحة في تونس

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

وحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة

الهيكل / الطرف المسؤول

وصف التعهد

يتعلق هذا التعهد بوضع استراتيجية خاصة بالحكومة المفتوحة في تونس بهدف وضع رؤيا شمولية على المدى القصير والمتوسط والطويل وقابلة للقياس من حيث التنفيذ باعتماد مؤشرات يتم ضبطها في الغرض. وستمكن هذه الاستراتيجية من:

- وضع إطار مرجعي لتنسيق الإصلاحات الخاصة بهذا المجال على المستويين الوطني والمحلي،
- تحديد الأهداف والأولويات التي يتعين تنفيذها بصفة فعلية،

- توفير إطار استراتيجي لخطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة التي يتم إعدادها وتنفيذها كل سنتين،

- تعزيز وترسيخ ثقافة الحكومة المفتوحة صلب القطاع العام في جميع المستويات ولدى جميع المتدخلين.

وخلال كافة مراحل تنفيذ هذا التعهد، سيتم انتاج مسار تشاركي قائم على مبدأ الخلق المشترك، يجمع مختلف الأطراف المتدخلة في تنفيذ التعهد و بالخصوص منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وممثلي الهياكل العمومية وممثلي المجتمع المدني ضمن اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الرابعة.

الإشكال المطروح

- غياب إطار استراتيجي و خارطة طريق يتم من خلالها إعداد وتنفيذ خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة،

- تباين نسبة الانفتاح الحكومي على مستوى الهياكل العمومية وفيما بينها،

- التعامل مع الحكومة المفتوحة على أنها موضوع تقني بحت وبهم نخبة معينة من الموظفين،

- تعدد المبادرات والأنشطة ذات العلاقة بالحكومة المفتوحة في عديد البلدان التي تعمل على ترسيخ هذا المفهوم. ولكن يلاحظ غياب أهداف واضحة ومشاركة بين مختلف هذه البلدان.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

سيمكن هذا التعهد من:

- وضع رؤية طويلة المدى لضمان تناسق وفعالية أنشطة الحكومة المفتوحة على مدى عدة

سنوات، خاصة على مستوى وضع وتنفيذ خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة،

- تحقيق مستوى موحّد من النضج من حيث الانفتاح الحكومي على مستوى الحكومة التونسية،

- العمل في إطار موحّد ومشارك ومتناغم مع جميع البلدان المهتمة بالحكومة المفتوحة.

كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع

- ترجمة مفهوم الحكومة المفتوحة إلى واقع لدى جميع الموظفين العموميين وعدم اقتصره على نخبة معينة،

- الجمع المنهجي للبيانات والمعلومات حول تنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة وبالتالي تطوير

مجموعة من المؤشرات لقياس تأثير المبادرات الخاصة بالحكومة المفتوحة.

<p>المشاركة: سيمكن هذا التعهد من إرساء مسار تشاركي لضبط خطة استراتيجية لتطوير مختلف مبادرات الحكومة المفتوحة بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية والمتدخلة والعمل على تنفيذها بصورة منسقة ومتكاملة.</p> <p>الشفافية: كما سيخول نشر هذه الاستراتيجية ضمان شفافية مسار تنفيذ مختلف المبادرات وتمكين مختلف مكونات المجتمع المدني من متابعتها ومراقبة تنفيذها.</p>		<p>التناسب مع المحاور الأساسية</p>
<p>منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية</p>		<p>مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى</p>
<p>روزنامة الانجاز</p>	<p>الأنشطة</p>	<p>مراحل وروزنامة التنفيذ</p>
<p>موفى جويلية 2021</p>	<p>الانتهاء من تعميم الاستبيان حول واقع الحكومة المفتوحة بتونس.</p>	
<p>أوت 2021</p>	<p>تنظيم ورشات عمل على الخط حول استراتيجية الحكومة المفتوحة في تونس وحول التجارب المقارنة في المجال.</p>	
<p>موفى أوت 2021</p>	<p>تقديم مسودة المسح المتعلقة بواقع الحكومة المفتوحة بتونس.</p>	
<p>سبتمبر 2021</p>	<p>تنظيم ورشات عمل تشاورية حول نتائج مسودة المسح المتعلقة بواقع الحكومة المفتوحة بتونس.</p>	
<p>أكتوبر 2021</p>	<p>تجميع مدخلات الاستراتيجية استنادا لمخرجات ورشات العمل وصياغة النسخة الأولى من الاستراتيجية.</p>	
<p>نوفمبر 2021</p>	<p>تقديم النسخة الأولى من الاستراتيجية الخاصة بالحكومة المفتوحة في تونس وتجميع الملاحظات والتعديلات المقترحة حول هذه النسخة.</p>	
<p>جانفي 2022</p>	<p>الإعلان عن إطلاق استراتيجية الحكومة المفتوحة بتونس.</p>	

نقطة الاتصال

<p>السيد خالد السلامي</p>	<p>إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد</p>
<p>المدير العام لوحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة</p>	<p>الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر</p>
<p>Khaled.sellami@pm.gov.tn</p>	<p>عنوان البريد الإلكتروني</p>
<p>مختلف الهياكل العمومية الممثلة ضمن اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الرابعة</p>	<p>الأطراف المتدخلة</p>
<p>مختلف ممثلي المجتمع المدني ضمن اللجنة الاستشارية المشتركة المكلفة بإعداد ومتابعة تنفيذ خطة العمل الرابعة</p>	<p>أطراف حكومية متدخلة</p>

“

ترجمة مفهوم الحكومة المفتوحة إلى واقع لدى جميع الموظفين العموميين وعدم اقتصره على نخبة معينة،

”

تعهد عدد 9: تعزيز استعمال البوابات الوطنية للمشاركة العمومية

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

وحدة الإدارة الإلكترونية والمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن برئاسة الحكومة

الهيكل / الطرف المسؤول

وصف التعهد

تكريسا لمبادئ الديمقراطية التشاركية وافتتاح الإدارة على محيطها العام للتفاعل مع مطالب ومشاكل مختلف المتعاملين معها وخاصة المواطن، تمّ تطوير عديد البوابات الإلكترونية وغيرها من الحلول التكنولوجية الأخرى في شكل تطبيقات أو آليات مشاركة إلكترونية بمواقع الواب العمومية الراجعة بالنظر لعدد الهياكل العمومية على المستويين المركزي والمحلي.

ومن أهمّ البوابات الوطنية التي تمّ تطويرها في هذا المجال نذكر البوابة الوطنية للمشاركة الإلكترونية www.e-participation.tn وبوابة "e-مواطن" (www.e-people.gov.tn) وهما بوابتان يشتركان في توفير عديد الآليات الرامية إلى تشريك المواطن في الشأن العام من خلال تنظيم استشارات عمومية، أو تقديم أفكار، أو المشاركة في منتدى حوار (بوابة المشاركة الإلكترونية) أو تقديم اشعارات، تقديم شكاوى، مقترحات، طلب إرشادات، المشاركة بمنتدى حوار، تبليغ على الفساد (بوابة "e-مواطن").

وعلى الرغم من أهمية هذين البوابتين، فإنّ نسب استعمالها يبقى محدودا بصورة متفاوتة حسب القنوات والآليات التي توفرها لعدد الإشكاليات من أهمها محدودية الموارد البشرية المكلفة بإدارتها من حيث العدد ومحدودية الموارد المالية لمزيد تطويرها وتنفيذ خطة اتصالية ناجعة للرفع من نسب استعمالها وذلك إلى جانب وجود تشابه في بعض القنوات التي تعتمد عليها لتشريك المواطن.

وبالتالي فإنّه سيتمّ في إطار هذا التعهد:

- مزيد تطوير البوابات الوطنية للمشاركة الإلكترونية تحديدا بوابتي (بوابة المشاركة العمومية www.e-participation.tn وبوابة "e-مواطن" www.e-people.gov.tn) وحثّ الهياكل العمومية على اعتمادها في مجال المشاركة العمومية والعمل على الدمج بين القنوات المتداخلة ضمنها،

- الرفع من نسب استعمال هذه البوابات من طرف مختلف المتعاملين مع الإدارة خاصة المواطن من خلال تصور وتنفيذ خطة اتصالية ناجعة في الخصوص.

وسيتّم في إطار تنفيذ هذا التعهد إحداث فريق عمل مشترك يضمّ ممثلين عن الإدارات المعنية وعدد من ممثلي المجتمع المدني قصد متابعة وتنسيق مختلف مراحل تنفيذ هذا المشروع. كما سيتمّ تنظيم استشارات عمومية قصد الأخذ بعين الاعتبار انتظارات المواطن في ما يتعلق بالتحسينات التي يمكن إدخالها على هذه البوابات والحوار ذات الأولوية التي يمكن ان تتضمنها.

وسيتّم تخصيص ركن ضمن البوابة الوطنية للمشاركة العمومية لنشر مختلف المعطيات المتعلقة بالاستشارات العمومية التي يتمّ تنظيمها عبر هذه البوابات وكيفية اعتماد نتائج هذه الاستشارات لاتخاذ القرارات العمومية وتصور السياسات العمومية.

الإشكال المطروح

وجود عديد البوابات المتعلقة بتشريك المواطن في الشأن العام إلى جانب وجود تداخل بين بعض الآليات والقنوات التي توفرها من جهة ومحدودية أنشطة الاتصال والترويج في خصوص هذه البوابات للتعريف بها وحثّ المواطن على استعمالها أدّى إلى إيجاد عدّة إشكاليات من أهمّها:

- ضرورة توفير عديد الموارد البشرية لإدارة محتوى هذه البوابات وتعهداتها بالتحسين الدائم ومعالجة مطالب ومقترحات واشعارات مستعملها في الآجال المحدّدة،

- توفر عديد البوابات المتصلة بالمشاركة العمومية وهو ما يتطلب ضرورة الدمج بينها،

- محدودية نسب استعمال مختلف الآليات والقنوات التي توفرها هذه البوابات لتشريك المواطن في الشأن العام وهو ما يحتّم مزيد تكثيف الاعمال المتصلة بالاتصال والترويج للتعريف بها وحثّ المواطن على استعمالها.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

سيمكّن هذا التعهد من:

- مزيد تطوير البوابتين (بوابة المشاركة العمومية www.e-participation.tn وبوابة "e-مواطن" www.e-people.gov.tn) والرفع من نجاعتها وتوسيع استعمالها من قبل الهياكل العمومية،

- الدمج بين هاتين البوابتين لتيسير استعمالها من طرف المواطن،

- الرفع من نسب الاقبال عليها من طرف المواطن وغيره من المتعاملين مع الإدارة قصد المشاركة في الشأن العام.

توفير آليات ناجعة لتمكين المواطن بمختلف جهات الجمهورية وبالخارج من متابعة مختلف المسائل المتعلقة بالشأن العام وخاصة في ما يتعلق بتصوّر السياسات والبرامج العمومية ومتابعة تنفيذها ليكون طرفا فاعلا في إدارة الشأن العام والمساهمة في صنع القرارات العمومية.		كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع
- المشاركة: سيتمكن هذا التعهد من تفعيل وتنويع الآليات المتاحة لتشريك المواطن في إدارة الشأن العام. - الشفافية: سيخول نشر جميع المعطيات المتعلقة بمختلف السياسات والإصلاحات العمومية ونشر معطيات حول مشاركة المواطن في الخصوص.		التناسب مع المحاور الأساسية
ميزانية الدولة		مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى
روزنامة الانجاز	الأنشطة	مراحل وروزنامة التنفيذ
من جانفي 2022 - ديسمبر 2023	- إدخال تحسينات من الناحية الفنية على بوابتي: www.e-participation.tn و "e-مواطن" www.e-people.gov.tn وتوسيع نطاق استعمالها لتشمل عدد أكبر من الهياكل العمومية.	
من سبتمبر 2021 - ديسمبر 2023	- تطوير القدرات في مجال المشاركة العمومية من خلال تنظيم دورات تكوينية لفائدة الإطارات (100 إطار).	
من سبتمبر 2021 - ديسمبر 2023	- وضع خطة اتصالية للرفع من نسب استعمال هذه البوابات من قبل المواطن والعمل على تنفيذها.	

نقطة الاتصال

- السيّد خالد السّلامي - السيّدة فائزة الامام		إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد
- المدير العام لوحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة - المديرية العامة للمكتب المركزي للعلاقات مع المواطن		الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر
Khaled.sellami@pm.gov.tn faiza.limam@pm.gov.tn		عنوان البريد الالكتروني
مستشار مصالح القانون والتشريع برئاسة الحكومة	أطراف حكومية متدخلة	الأطراف المتدخلة
الجمعية التونسية للحكومة المحلية	أطراف غير حكومية متدخلة	

“

توفير آليات ناجعة لتمكين المواطن بمختلف جهات الجمهورية وبالخارج من متابعة مختلف المسائل المتعلقة بالشأن العام وخاصة في ما يتعلق بتصوّر السياسات والبرامج العمومية ومتابعة تنفيذها ليكون طرفا فاعلا في إدارة الشأن العام والمساهمة في صنع القرارات العمومية.

”

تعهد عدد 10: تفعيل دور الشباب في ضبط المشاريع العمومية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلي

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

الهيكل / الطرف المسؤول

وزارة الشؤون المحلية بالتعاون مع الجامعة الوطنية للبلديات التونسية ووحدة الإدارة الإلكترونية برئاسة الحكومة

وصف التعهد

تفعيل دور الشباب بمختلف شرائحهم العمرية بعدد من ولايات الجمهورية في أخذ القرار وفي صياغة الإصلاحات الوطنية ومتابعة تنفيذها من خلال توظيف قدراتهم وإمكانياتهم ومؤهلاتهم للتعبير عن مشاغلهم وآرائهم وتطلعاتهم. في هذا السياق، تعتبر المشاركة الفعّالة للشباب أداة للتغيير الإيجابي ولتكريس نموذج راقى في عملية الإصلاح الجذري وفي تنمية المجتمع. وهذه المقاربة من شأنها أن تساهم في تكريس المسؤولية الجماعية وفي إيجاد الحلول لعديد الإشكاليات التي يواجهها الشباب على غرار البطالة والتفاوت الاجتماعي والجغرافي والهجرة غير الشرعية. إضافة إلى ذلك، فإنها ستدفع نحو إعادة ترتيب الأولويات والتوجهات المخصصة للشباب، خاصة على المستوى المحلي.

وفي هذا الإطار، سيتمّ العمل على وضع آليات لإدماج الشباب في رسم بعض المشاريع المحلية ومتابعة تنفيذها من خلال تمكينهم من ضبط خطط عمل تتضمن عدد من المشاريع ذات الأولوية على مستوى 12 بلدية بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية وخاصة السلطة المحلية مع العمل على تنفيذها وفقا للمقاربة التشاركية.

كما سيتمّ العمل على تنفيذ مجموعة من الآليات التي ستساهم في ديمومة هذا التوجه الذي يهدف إلى تعزيز مشاركة الشباب على المستوى المحلي على غرار: ميثاق الشباب، إمضاء اتفاقية شراكة مع البلديات لضمان مواصلة مشاركة الشباب، تخصيص أيام للشباب في المسار التشاركي بعدد من البلديات، تخصيص نسبة من ميزانية البلدية لتنفيذ مشاريع مقترحة من الشباب، تنظيم البلديات للقاءات دورية مع الشباب....

الإشكال المطروح

-محدودية الأطر المتوفرة للتواصل مع الشباب والإنصات لمشاغلهم،
-عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة العامة والشأن المحلي،
-محدودية الآليات العملية لتحفيز مشاركة الشباب وتمثيلهم في الحياة العامة على المستوى المركزي والجهوي والمحلي وفقا لما تمّ التنصيص عليه ضمن الدستور وكما جاء بالاستراتيجيات الوطنية في المجال.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

سيمكّن هذا التعهد من تطوير خطط عمل محلية للشباب من خلال تنفيذ مجموعة من المشاريع الرائدة، تعتمد بالأساس على ترسيخ ثقافة الشراكة بين مختلف الشباب الفاعل على المستوى المحلي وعلى تعزيز قدرات مختلف الأطراف المتدخلة في مجال الحوكمة والمشاركة العمومية. وهو ما سيمكّن العديد من الشابات والشبان بمختلف جهات الجمهورية من التعبير عن مشاغلهم وتقديم تصورات في المسائل التي تهمهم، مع تقديم ضمانات للأخذ بعين الاعتبار بمقترحاتهم في مسار اتخاذ القرار وضبط المشاريع الحكومية.

كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع

- مشاركة الشباب في ضبط خطط العمل على المستوى المحلي سستتيح له آفاقا أوسع لإثبات الكفاءة والتميز والقدرة على العطاء للمشاركة في الحياة العامة،
- تعزيز قدرات الشباب على العمل بروح الفريق الواحد في إطار مقاربة تشاركية تجمع مختلف الأطراف المتدخلة في أخذ القرار على المستوى المحلي وهو ما يمكّنه من تقديم تصورات واقتراحات تستجيب لحاجياته وانتظاراته فتجعل منهم قوّة اقتراح وقوّة تنفيذ،
- تحسين فعّالية مسار إتخاذ القرار من خلال إرساء علاقة قوامها الثقة والمسؤولية بين الشباب والسلط المحليّة تقوم بالأساس على احتواء الطّاقات السّابة ومرافقتها.

<p>المشاركة: تمكين الشباب من إمكانية النفاذ لمسارات اتخاذ القرار المتعلقة بالإصلاحات العمومية من خلال تمكينهم من تقديم أفكار ومقترحات حول المسائل التي تهمهم أو تهم جهتهم.</p> <p>المساءلة: توفير آليات لمتابعة السلط المعنية خاصة على المستوى المحلي ومسائلتها في خصوص وضع وتنفيذ السياسات العمومية.</p>		<p>التناسب مع المحاور الأساسية</p>
<p>الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ</p>		<p>مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى</p>
<p>روزنامة الانجاز</p>	<p>الأنشطة</p>	<p>مراحل وروزنامة التنفيذ</p>
<p>أواخر أوت 2021</p>	<p>فتح باب الترشيح لاختيار 12 بلدية لتنفيذ التعهد.</p>	
<p>موفى سبتمبر 2022 - موفى نوفمبر 2022</p>	<p>تقديم المشروع من خلال تنظيم أيام مفتوحة وورشات عمل بالبلديات المعنية.</p>	
<p>موفى سبتمبر 2022 - موفى نوفمبر 2022</p>	<p>تكوين فرق العمل من فئة الشباب (في كل فريق 4 ممثلين عن الإدارة و4 ممثلين عن المجتمع المدني).</p>	
<p>ديسمبر 2022 - مارس 2023</p>	<p>تنفيذ البرنامج المتعلق بتطوير القدرات (مبادئ الحكومة المفتوحة، طريقة صياغة خطة عمل خاصة بالشباب، الإطار القانوني للمشاركة العمومية...).</p>	
<p>جوان 2022 - مارس 2023</p>	<p>تنفيذ المشروع المتعلق بتنفيذ خطط عمل خاصة بالشباب.</p>	

نقطة الاتصال

		<p>إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد</p>
		<p>الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر</p>
		<p>عنوان البريد الالكتروني</p>
<p>وزارة الشباب والرياضة</p>	<p>أطراف حكومية متدخلة</p>	<p>الأطراف المتدخلة</p>
	<p>أطراف غير حكومية متدخلة</p>	

“

مشاركة الشباب في ضبط خطط العمل على المستوى المحلي ستتيح له آفاقا أوسع لإثبات الكفاءة والتميز والقدرة على العطاء للمشاركة في الحياة العامة،

”

المحور الثالث

3



الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

تعهد عدد 11: تكريس مبادئ شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

الهيكل / الطرف المسؤول

البلديات المنخرطة ضمن مبادرة شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي والتي أتمت إعداد خطط العمل الخاصة بها في إطار هذه المبادرة.

وصف التعهد

بفضل ما جاء به دستور الجمهورية الثانية في سنة 2014 من أهداف تأسس لمقاربة جديدة للحكومة المحلية في تونس وكذلك بموجب ما نصت عليه مجلة الجماعات المحلية الصادرة في ماي 2018 من أحكام خاصة بتعزيز الديمقراطية المحلية والحكومة المفتوحة، ويهدف التأسيس إلى علاقات ديمقراطية جديدة قوامها التفاعل والبناء التدريجي المشترك لمؤسسات محلية قوية، فاعلة، مسؤولة وشفافة، تعمل على تحقيق أنجع لحاجيات المواطنين والمواطنات، فإن هذا التعهد يهدف إلى :

--تنفيذ عدد من المشاريع الواردة بخطط عمل الحكومة المفتوحة بالبلديات التي قامت بوضع هذه الخطط تنفيذا للتعهد عدد 11 من خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة 2018-2020. هذه الخطط تضمنت عددا من المشاريع ذات العلاقة بمختلف مبادئ الحكومة المفتوحة على غرار حق النفاذ إلى المعلومة والبيانات العمومية المفتوحة، دعم آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة المحلية، تقريب الخدمات الإدارية ورقمنتها، حوكمة التصرف في الموارد الطبيعية، تنمية القدرات في المجالات المتصلة بمحاور الحكومة المفتوحة. في هذا السياق، سيتم العمل على تنفيذ عدد من هذه المشاريع وخاصة المشاريع المتعلقة:

* بتطوير آليات التواصل مع المواطن على مستوى 08 بلديات على الأقل وتحسين الاستقبال. ويمكن في الخصوص اعتماد تجربة فضاء المواطن في صيغته الجديدة والتي تعتمد على توفير خدمات رقمية " espace citoyen digitalisé " ،

* بجرد البيانات العمومية على مستوى 08 بلديات على الأقل (l'inventaire des données publiques) مع العمل على نشر مجموعات البيانات العمومية ذات الأولوية في صيغة مفتوحة مع إيلاء أهمية للمعطيات الجغرافية. تجدر الإشارة، أنه سيتم الاعتماد على المقاربة التشاركية خلال مختلف مراحل تنفيذ هذا التعهد. وذلك من خلال تنظيم ورشات عمل وندوات واجتماعات دورية بالشراكة بين مختلف الأطراف المتدخلة في تنفيذ التعهد والبلديات المعنية.

الإشكال المطروح

- محدودية الأطر والآليات للتنسيق بين مختلف المبادرات والإصلاحات التي تقوم بها البلديات في مجال الحكومة المفتوحة مع عدم الأخذ بخصوصيات ومتطلبات كل منطقة بلدية وبميزاتها التفاضلية في ضبط هذه الإصلاحات،

- مرور بعض البلديات بصعوبات تحدّ من نجاعة وفعالية تدخلها لتنفيذ مشاريع في مجال الحكومة المفتوحة،

- محدودية الآليات المعتمدة للتواصل مع المواطنين أو لتكريس مشاركتهم في الشأن المحلي. وجود عدة عوائق تواجهها الجماعات العمومية عموما والبلديات خصوصا في ما يتعلق بجرد المعطيات التي يمكن نشرها كبيانات مفتوحة.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

-بناء منظومة حوكمة متجذرة في السياق المحلي من خلال تعزيز قاعدة البناء المشترك المعتمد في إطار خطط عمل شراكة الحكومة المفتوحة على المستوى الوطني،

-توفير إطار عملياتي لتنسيق ودفع تنفيذ عدد من التعهدات المتعلقة بشراكة الحكومة المفتوحة على المستوى المحلي مما يساهم في تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية وتحسين جودة الخدمات البلدية،

-مزيد تقريب مفهوم الحكومة المفتوحة من المواطن وجعله قادرا على تجسيم هذا المفهوم بجهته لتحسين جودة الخدمات التي يطلبها من البلدية والمشاركة في بناء أسس صلبة لحكومة التصرف في الشأن العام على مستوى منطقته البلدية.

-تعزيز قدرات المسؤولين المحليين للانخراط في برنامج البيانات المفتوحة وبالتالي دفع عملية جرد البيانات العمومية بالبلديات.

دعم تنفيذ مشاريع ومبادرات تركز مبادئ الحكومة المفتوحة وتخدم الجهة ويكون لها تأثيرا مباشرا وملموسا على حياة المتساكنات والمتساكنين فيها،
- تعزيز دور البلديات في إشراك الشباب ومنظمات المجتمع المدني والهيكل المحلية العمومية والخاصة في إدارة الشأن المحلي،
- مساعدة البلديات على التخطيط وتحسين خدماتها من خلال تطوير طرق العمل ورقمنتها وبالتالي سرعة تزويد المواطنين بالمعلومات والخدمات اللازمة،
- تقديم خدمات بلدية سريعة، ذات جودة عالية، تستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين،
- تبسيط الإجراءات الإدارية ووضوح تنفيذ الخدمات وما يترتب عنه من تقليص آجال معالجة الملفات وتقريب للخدمات،
- تحقيق القيمة المضافة المنتظرة من جرد البيانات العمومية بعدد من البلديات ونشرها في شكل مفتوح من خلال تعزيز إعادة استعمالها وتقديم نماذج مختلفة عن الاستعمالات الممكنة لهذه البيانات المفتوحة.

كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع

-المشاركة:
مشاركة المواطنين والمواطنات في تنفيذ مختلف التعهدات والمشاريع المضمّنة بخطط العمل، الموضوعة وفقا لمسار تشاركي. وبالتالي تمكينهم من تنفيذ إصلاحات ومبادرات تستجيب لمتطلباتهم وتراعي حاجياتهم،
-المساءلة:
مراقبة مسار اتخاذ القرار ومتابعة البلدية ومساءلتها في خصوص وضع وتنفيذ السياسات العمومية على المستوى المحلي،
-تحسين جودة الخدمات العمومية:
تعصير الخدمات البلدية وتطويرها من خلال تعزيز آليات التواصل مع المواطنين (فضاء المواطن الرقمي) وإتاحة إمكانيّة إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة لتطوير خدمات بلدية جديدة تسهّل على المواطن قضاء شؤونه الإداريّة.

التناسب مع المحاور الأساسية

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ
الوكالة الفرنسية للتنمية في إطار برنامج « PAGOF »

مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى

روزنامة الانجاز		الأنشطة	مراحل وروزنامة التنفيذ
بالنسبة لتطوير آليات التواصل مع المواطن على مستوى 08 بلديات:			
نوفمبر 2021 - جانفي 2022	- وضع خطط اتصاليّة حسب متطلبات وخصائص كلّ بلدية،		
فيفري 2022 - أفريل 2022	- دعم قدرات الموظفين بهذه البلديات،		
فيفري 2022 - أفريل 2022	- اقتناء بعض الآلات والتجهيزات الضرورية للقيام بمختلف الأنشطة الاتصالية،		
فيفري 2022 - أفريل 2022	- تطوير هوية بصرية خاصّة بكل بلدية لتسهيل عمليّة الاتصال.		
بالنسبة لجرد البيانات العمومية على مستوى 08 بلديات:			
نوفمبر 2021 - جانفي 2022	- تنظيم اجتماعات مع البلديات المعنيّة لتقديم الهدف من المشروع ومنهجية العمل وأنموذج الجرد.		

فيفري 2022 - ماي 2022	تشخيص مخزون البيانات الذي تمتلكه البلديات من خلال العمل على أنموذج الجرد الذي سيتمّ اعتماده في هذا المسار.
جوان 2022 - أوت 2022	-القيام بإجتماعات تقييمية ومتابعة للاطلاع على مدى التقدم في تنفيذ عملية الجرد بهدف تجاوز الصعوبات المطروحة وتحسين جودة البيانات المدرجة بأنموذج الجرد.
أكتوبر 2022	-المصادقة على النسخة النهائية من الجرد على مستوى كل بلدية.
ديسمبر 2022	-نشر مجموعات البيانات العمومية ذات الأولوية في صيغة مفتوحة مع إيلاء أهمية للمعطيات الجغرافية.

نقطة الاتصال

<p>السيدة منية نواجي: بلدية قرطاج، السيدة سلوى الراجحي: بلدية حمام الشط، السيد شادلي الفهري والسيد محمد أمين مجدوب: بلدية دار شعبان الفهري، السيد احمد بالحاج مبارك: بلدية زاوية سوسة، السيد محمد بوكيل: بلدية الزريبة، السيد عبد الستار القادري: بلدية الرقاب السيدة عيادة الجندوبي: بلدية السواسي، السيدة سميرة العمري: بلدية قابس.</p>		إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد
منسقي التعهد 11 على مستوى البلديات		الصفة والهيكل الراجع اليه بالنظر
<p>السيدة منية نواجي: mairie.carthage@planet.tn السيدة سلوى الراجحي: rajhi.saloua@gmail.com السيد شادلي الفهري والسيد محمد أمين مجدوب: communedcf@commune-dar-chaabane-elfehri.gov.tn السيد احمد بالحاج مبارك: ahmedhimbarek2011@gmail.com السيد محمد بوكيل: kilymed@gmail.com السيد عبد الستار القادري: comuneregueb@gmail.com السيدة عيادة الجندوبي: communesouassi.1965@gmail.com السيدة سميرة العمري: samiraamorri30@gmail.com</p>		عنوان البريد الالكتروني
وزارة الشؤون المحلية والبيئة	أطراف حكومية متدخلة	الأطراف المتدخلة
-الجامعة الوطنية للبلديات التونسية، -الجمعيّة التونسيّة للحكومة المحليّة، -جمعيّة "أنشر".	أطراف غير حكومية متدخلة	

“

دعم تنفيذ مشاريع ومبادرات تكوّن مبادئ الحكومة المفتوحة وتخدم الجهة ويكون لها تأثيرا مباشرا وملموسا على حياة المتساكنات والمتساكنين فيها،

مساعدة البلديات على التخطيط وتحسين خدماتها من خلال تطوير طرق العمل ورقمنتها وبالتالي سرعة تزويد المواطنين بالمعلومات والخدمات اللازمة،

تقديم خدمات بلدية سريعة، ذات جودة عالية، تستجيب لتطلّعات وانتظارات المواطنين،

تبسيط الإجراءات الإداريّة ووضوح تنفيذ الخدمات وما يترتب عنه من تقليص آجال معالجة الملفات وتقريب للخدمات.

تحقيق القيمة المضافة المنتظرة من جرد البيانات العمومية بعدد من البلديات ونشرها في شكل مفتوح من خلال تعزيز إعادة استعمالها وتقديم نماذج مختلفة عن الاستعمالات الممكنة لهذه البيانات المفتوحة.

”

تعهد عدد 12: دعم الشفافية الماليّة على المستوى المحليّ

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

الهيئة العليا للماليّة المحليّة ووحدة الإدارة الإلكترونيّة

الهيكل / الطرف المسؤول

وصف التعهد

في إطار الباب الرابع من مجلّة الجماعات المحليّة المتعلّق بـ "النظام المالي للجماعات المحلية"، ينصّ الفصل 127 على ما يلي:

"تلتزم الدولة بإرساء منظومة تشبيك إعلاميّة وطنية لإحكام التصرف في موارد وممتلكات كافة الجماعات المحلية لتحسين إحصاء العقارات والأنشطة قصد ضمان استخلاص الضرائب ومختلف المعاليم والرسوم والمساهمات المحلية ولمتابعة تطور النفقات والموارد ووضعها على ذمة الهيئة العليا للمالية المحلية قصد تيسير ممارسة صلاحياتها والمساعدة على ضبط السياسات العامة. وتلتزم الجماعات المحلية باعتماد الشبكات المذكورة والانخراط بها".

كما ينصّ الفصل 61 من مجلّة الجماعات المحليّة على ما يلي:

"تحدث هيئة عليا للمالية المحلية، تحت إشراف المجلس الأعلى للجماعات المحلية، تنظر في كل المسائل المتعلقة بالمالية المحلية ودعمها وتعصيرها وحسن التصرف فيها وفقا لقواعد الحوكمة الرشيدة وبما من شأنه أن يدعم الاستقلالية المالية للجماعات المحلية وأن يقلص من التفاوت بينها....."

في هذا الإطار، سيتمّ العمل من خلال هذا التّعهد على تحديث منظومة تحقيق الموارد البلدية المحلية ورقمنتها من خلال تطوير منصة رقمية بين الهيئة وهيكل السلطة المحلية وهيكل السلطة المركزية تتضمن معطيات ومؤشرات تتعلق بالمالية المحلية واحصائيات ذات صبغة اقتصادية واجتماعية يتم الاتفاق عليها مع الاطراف المتدخلة.

كما سيتم اعتماد مقاربة تشاركية على امتداد مسار تنفيذ هذا التعهد، وستتجسم هذه المقاربة التشاركية في تنظيم عدد من ورشات العمل والندوات والاجتماعات مع مختلف الأطراف المتدخلة على غرار البلديات، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، الجامعة الوطنية للبلديات التونسية وعدد من الجمعيات الناشطة في المجال.

الإشكال المطروح

وجود عديد الإشكاليات المحيطة بالتصرف المالي المحلي:

- عدم إصدار الأوامر الحكومية التطبيقية لمجلة الجماعات المحلية، والذي يمثّل إشكالا قانونيا وله تداعيات على عمل الجماعات المحلية خاصّة في الجانب المتعلّق بالماليّة المحليّة،
- عديد الصعوبات العمليّة التي يطرحها الإطار القانوني المنظّم للتصرف في أملاك الجماعات المحلية (المتميّز بكثرة النصوص القانونية وتشبّتها) وما ينجرّ عنه من صعوبة في تحصيل الموارد البلديّة المحليّة،
- عدم استكمال إصدار معايير حسابات الجماعات المحلية من قبل المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية طبقا لما نصّ عليه الفصل 191 من مجلة الجماعات المحلية المتعلق بالنظام المحاسبي للجماعات المحلية،
- ضعف الموارد البشرية للجماعات المحلية، خاصّة بالنسبة للبلديات والقباضات المكلفة بالتصرف في ماليّتها كما ونوعا مع غياب وسائل العمل المتّصلة باليات وطرق التصرف الحديث وهو ما ينعكس سلبا على تحصيل الموارد الماليّة المحليّة،
- تفاقم ظاهرة المديونية بجل البلديات التونسية.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

- تطوير المالية المحلية للبلديات،

- تطبيق سياسة ترشيدية في الموارد المالية المحليّة ترتكز على النجاعة والشفافية،

- إعطاء الدفع اللازم لبعض الإصلاحات المطلوبة على مستوى الماليّة المحليّة بهدف استكمال مسار دعم اللامركزية وإرساء سلطة محلية حقيقية،

- تعزيز دور البلدية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها السلطة المحلية الأقرب للمواطن.

كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع

-تعزيز القدرات الماليّة المتاحة للبلدية وبالتالي تحسين مستوى الخدمات البلديّة،
-ضبط حاجيات البلدية بما يستجيب لتطلعات متساكنيها مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها وميزاتها التفاضليّة،
-تشخيص أبواب الموارد غير المستغلّة أو الموارد الجديدة الممكن استغلالها أو الموارد المستغلّة والقابلة للتطوير واقتراح سبل استحداث استخلاصها.

التناسب مع المحاور الأساسية

-الشفافية والمساءلة:
تمكين المواطنين ومختلف مكونات المجتمع المدني من الآليات اللازمة لمتابعة السلط المحليّة ومساءلتها في مختلف الجوانب المتعلّقة بالماليّة العموميّة المحليّة.

مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى

مراحل وروزنامة التنفيذ	الأنشطة	روزنامة الانجاز
	إحداث فريق عمل لمتابعة تنفيذ التعهد. مختلف الجوانب المتعلّقة بالماليّة العموميّة المحليّة.	أوت 2021
	تحديد الحاجيات الوظيفية والتقنية المنتظرة من المنصّة.	ديسمبر 2021
	اختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطوير المنصّة.	مارس 2022
	تصميم و تطوير المنصّة.	جانفي 2023
	تجربة المنصّة والمصادقة عليها من طرف فريق العمل.	مارس 2023
	القيام بدورات تحسيسية للتعريف بالمنصة و تكوينية للأطراف المتدخلة في تطعيم استغلال المنصة.	ماي 2023
	وضع المنصّة على الخط وتطعيمها بالبيانات المتّصلة.	جوان 2023

نقطة الاتصال

إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد	السيدة أمال اللومي البواب
الصفة والهيكّل الراجع اليه بالنظر	رئيسة الهيئة العليا للماليّة المحليّة
عنوان البريد الالكتروني	president@hifl.tn
الأطراف المتدخلة	أطراف حكومية متدخلة
	أطراف غير حكومية متدخلة
	وحدة الإدارة الإلكترونيّة برئاسة الحكومة -الجامعة الوطنية للبلديات التونسية، - الجمعية التونسيّة للحكومة المحليّة، - جمعية "أنشر".

“

تشخيص أبواب الموارد غير المستغلّة أو الموارد الجديدة الممكن استغلالها أو الموارد المستغلّة والقابلة للتطوير واقتراح سبل استحداث استخلاصها.

”

المحور الرابع

4



تحسين جودة الخدمات الإدارية ورقمنتها

تعهد عدد 13: تطوير عدد من الخدمات الإداريّة على الخط على مستوى عدد من القطاعات

بداية شهر ماي 2021 - موفى شهر ديسمبر 2023

الهيكل / الطرف المسؤول

إدارة نوعية الخدمة العمومية برئاسة الحكومة،
وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج،
الهيئة التونسية للاستثمار.

وصف التعهد

يهدف هذا التعهد إلى تطوير أساليب عمل الإدارة من خلال توظيف التكنولوجيات المتاحة لتوفير خدمات إداريّة على الخط سهلة النفاذ، ذات جودة عالية وتتوفر فيها مقومات النجاعة والسرعة والشفافية وهو ما يساهم في تيسير حياة المواطن وتقليل العبء عليه وعلى الإدارة. في هذا الإطار، سيتمّ العمل على تطوير عدد من الخدمات الادارية على الخط على مستوى عدد من القطاعات كالتالي:

- * إحداث دليل رقمي للهيكل العمومية يتضمن البيانات المكانية والجغرافية للمصالح العمومية على الخرائط والخدمات التي توفرها،
- * تطوير الخدمات القنصلية عن بعد بالنسبة للبعثات الراجعة بالنظر للوزارة بالخارج من خلال تركيز منظومة الخدمات القنصلية عن بعد e-consulat،
- * تطوير عدد من الخدمات الادارية الموجهة للمستثمرين على غرار ايداع ومعالجة مطالب الحصول على بطاقات الإقامة واجراءات الانخراط بنظام الضمان الاجتماعي واجراءات الحصول على المعرف الديواني والمعرف الجبائي.

وستمكن مختلف هذه الخدمات من ارساء آليات للمشاركة والتفاعل بين المواطنين ومسدي الخدمات العمومية من خلال إتاحة إمكانية تقديم مطلب الخدمة ومتابعته على الخط.

كما أن تطوير هذه الخدمات سيعزز إعادة استعمال البيانات العمومية المفتوحة من خلال خلق تطبيقات موجهة للمواطنين بالاعتماد على هذه البيانات، إلى جانب مزيد تفعيل حق النفاذ إلى المعلومة من خلال ضمان حق الاطلاع على الوثائق والمعلومات الضرورية عند الانتفاع بالخدمات العمومية.

الإشكال المطروح

- عدم ملائمة الطرق التقليدية المعتمدة في إسداء الخدمات الإداريّة لحاجيات ومتطلبات المتعاملين مع الإدارة،
- محدودية الخدمات الإدارية المتوفرة حالياً بصورة الكترونية مقابل حاجة المواطن إلى خدمات أكثر فاعليّة وأكثر شفافيّة يمكنه النفاذ إليها بأسهل وأسرع الطرق وهو ما توفره وسائل تكنولوجيات المعلومات والاتصال،
- صعوبة النفاذ إلى عدد من الخدمات من مختلف المتعاملين مع الإدارة خاصة المتعاملين المتواجدين في أماكن بعيدة جداً عن الإدارة المركزية.

تحديد الأهداف من تنفيذ التعهد / النتائج المنتظرة

- مزيد تقرب الخدمات الإداريّة من المواطن وتيسير وسائل النفاذ إليها،
- تيسير النفاذ إلى المعلومة في خصوص الإجراءات والخدمات الإدارية المعنية،
- تيسير النفاذ إلى الخدمات الإداريّة من قبل مستعمليها للرفع من جودتها،
- توفير خدمات على مستوى عدد من القطاعات بصورة شفافة ومبسّطة.

كيف سيساهم التعهد في حلّ الاشكال / كيف سيغيّر في الواقع

سيمكّن هذا التعهد فئة من المواطنين من النفاذ بصورة ناجعة وميسرة للخدمات الإدارية على الخط بصورة تجنبهم عناء التنقل إلى الهياكل العمومية المسدية لهذه الخدمات. كما توفر أكثر ضمانات للاستفادة من هذه الخدمات بصورة ناجعة وشفافة.

التناسب مع المحاور الأساسية

-الشفافية: ضمان شفافيّة الإجراءات المعتمدة لإسداء الخدمة والرفع من جودتها
-تكريس مبادئ الشفافية والنزاهة والتصدي للفساد: سيتمكن تطوير هذه الخدمات الكترونياً من تحسين مستوى استعمالها من قبل المواطن. وسيتمكن هذا الاستعمال الالكتروني للخدمات مزيد تكريس شفافية المعلومات والإجراءات والمسارات المعتمدة لإسداء الخدمات، كما تضمن تحديد واضح للمتدخلين في مسار اسداء الخدمات وللمسؤوليات والحدّ من مخاطر الفساد التي يمكن ان تترتب عن التعامل المباشر بين المواطن والعمومي.

<p>- ميزانيات الهياكل العمومية المسؤولة على تنفيذها: * إدارة نوعية الخدمة العمومية برئاسة الحكومة، * وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، * الهيئة التونسية للاستثمار.</p>		<p>مصدر التمويل / العلاقة مع برامج وسياسات أخرى</p>
<p>روزنامة الإنجاز</p>	<p>الانشطة</p>	<p>مراحل وروزنامة التنفيذ</p>
<p>إحداث دليل رقمي للهياكل العمومية</p>		
<p>جوان 2022</p>	<p>إعداد كراس الشروط الخاص بالتطبيق واختيار مكتب الدراسات الذي سيتولى تطويرها.</p>	
<p>ديسمبر 2022</p>	<p>التصوّر التفصيلي للتطبيق وتطويرها وتجربتها.</p>	
<p>جوان 2023</p>	<p>وضع التطبيق على الخط والشروع في استغلالها.</p>	
<p>تطوير الخدمات القنصلية عن بعد</p>		
<p>جويلية 2021</p>	<p>تركيز لجنة استشارية لمتابعة تنفيذ المشروع.</p>	
<p>ديسمبر 2021</p>	<p>إعداد كراس شروط مفصل متعلق بالمشروع.</p>	
<p>جويلية 2022</p>	<p>التصوّر التفصيلي للخدمات القنصلية المدرجة ضمن المشروع.</p>	
	<p>تطوير الخدمات القنصلية، وتجربتها، ووضعها على الخط.</p>	
<p>تطوير عدد من الخدمات الادارية الموجهة للمستثمرين</p>		
<p>ديسمبر 2021</p>	<p>تحديد الخدمات الموجهة للمستثمرين التي سيتم تطويرها.</p>	
<p>جوان 2022</p>	<p>تحديد المواصفات الفنية والتقنية وإعداد كراس الشروط الخاص بهذه الخدمات.</p>	
<p>مارس 2023</p>	<p>تصميم الخدمات وتطويرها.</p>	
<p>جوان 2023</p>	<p>تجربة الخدمات ووضعها على الخط.</p>	
<p>نقطة الاتصال</p>		
<p>- السيّد أمين الهيشري، إدارة نوعية الخدمة العمومية برئاسة الحكومة، - السيّد فؤاد الجوادي: وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، - الهيئة التونسية للاستثمار.</p>		<p>إسم المسؤول على متابعة تنفيذ التعهد</p>
<p>- مستشار المصالح العمومية بإدارة نوعية الخدمة العمومية برئاسة الحكومة، - رئيس قسم بالإدارة العامة للشؤون القنصلية بوزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، - الهيئة التونسية للاستثمار.</p>		<p>الصفة والهيكال الراجع اليه بالنظر</p>

<p>السيّد أمين الهيشري: amine.hichri@pm.gov.tn - السيّد فؤاد الجوادي: f.jaouadi@diplomatie.gov.tn</p>		<p>عنوان البريد الالكتروني</p>
<p>وحدة الإدارة الإلكترونية</p>	<p>أطراف حكومية متدخلة</p>	<p>الأطراف المتدخلة</p>
<p>الجمعيّة التونسيّة للحكومة المحليّة</p>	<p>أطراف غير حكومية متدخلة</p>	

“ سيمكّن هذا التعهد فئة من المواطنين من النفاذ بصورة ناجعة وميسرة للخدمات الإدارية على الخط بصورة تجنيبهم عناء التنقل إلى الهياكل العمومية المسددة لهذه الخدمات. كما توفرّ أكثر ضمانات للاستفادة من هذه الخدمات بصورة ناجعة وشفّافة. ”





الإدارة الإلكترونية التونسية
Tunisia e-Government

شارع الأرض
المركز العمراني الشمالي - 1080 تونس
www.ogptunisie.gov.tn - uae@pm.gov.tn